

Distr.: General
7 January 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أقدم طيه تعليقات حكومة جمهورية صربيا (انظر المرفق) على تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذي يغطي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/768)، وتشمل تعليقات الحكومة على المرفق الأول للتقرير (تقييم تقني للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو) (انظر التذييل).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها وضميمتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بافلي يفريموفيتش
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة

تعليقات على تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(S/2007/768)

١ - يتناول التقرير بإيجاز المحادثات المتعلقة بمركز كوسوفو في المستقبل، التي جرت تحت قيادة اللجنة الثلاثية (الترويكا). وعلى الرغم من أن هذه المسألة كانت موضوع تقرير سابق، ينبغي الإشارة، في هذه التعليقات الشاملة المقدمة من صربيا، إلى بعض الحقائق الأساسية.

٢ - استغرقت المفاوضات بين بلغراد وبريشيتينا بشأن مركز كوسوفو في المستقبل، التي جرت تحت رعاية اللجنة الثلاثية، فترة مائة وعشرين يوما، ولكنها لم تستغرق سوى خمس جلسات من المحادثات المباشرة بين الجانبين الصربي والألباني، في مدة بلغت في مجموعها ثلاث عشرة ساعة فقط. لذلك، فإن القول بأن المفاوضات لم تترك طريقا إلى سلخته هو قول مبالغ فيه.

وقد اقترح الجانب الصربي نموذجا عمليا لحكم ذاتي واسع يمثل لما يلي: (أ) طلب بريشتينا بألا تحكم بلغراد كوسوفو؛ (ب) مبادئ فريق الاتصال بشأن مستقبل كوسوفو؛ (ج) أحكام القانون الدولي - ميثاق الأمم المتحدة؛ ووثيقة هلسنكي الختامية، وما إلى ذلك؛ (د) دستور جمهورية صربيا؛ (هـ) الوثيقة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الموقعة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، التي تؤكد مجددا في المادة ٥ منها، "أن يظل مركز كوسوفو في المستقبل كما هو محدد في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤، وأنه لا يمكن تغيير ذلك المركز بموجب أي إجراء تتخذه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة".

ولم يضع الجانب الألباني اقتراح جمهورية صربيا في الاعتبار، معتمدا على وعود ذات صلة بهذا الأمر من كبار ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بدعم "استقلال خاضع للإشراف"، أي "خطة اهتيساري". ولم ترفض اللجنة الثلاثية خطة الانفصال التي قدمها الجانب الألباني في شكل معاهدة مشتركة بين دولتين لإقامة تعاون بين بلغراد وبريشيتينا، على الرغم من أن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤.

ولا يشكل اقتراح صربيا، المتعلق بمنح حكم ذاتي واسع، الحل الوحيد بالنسبة لمركز كوسوفو فحسب، بل هو أيضا عرض للمصالحة مقدم إلى الأقلية القومية الألبانية في

كوسوفو. ولا يمكن أن تقبل جمهورية صربيا أي طلب للانفصال من جانب أي من الأقليات القومية السبع والعشرين التي تشكل جزءا من كيانها القومي. فصربيا الديمقراطية توفر سقفا آمنا لجميع مواطنيها لأنها شريك معترف به ومحترم وموثوق به في العلاقات الدولية، ولديها منظور واضح لأن تصبح دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي.

٣ - ويتناول التقرير الانتخابات الأخيرة في كوسوفو بإسهاب. وما ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن هذه الانتخابات جرت في وقت كانت فيه المفاوضات بشأن المركز في المستقبل لا تزال مستمرة، فكان لها، من ثم، تأثير سلبي على المفاوضات، وخصوصا لأن تركيز جميع الحملات الانتخابية كان منصبا على الاستقلال.

٤ - وقد جرت الانتخابات في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في ٢٠٠٧ على الرغم من أن الشروط الضرورية لم تكن مستوفاة:

(أ) لا يزال أفراد طائفة الصرب وغيرها من الطوائف التي تتعرض للتمييز الإثني في كوسوفو غير متمتعين بحقوق الإنسان الأساسية - الأمن الشخصي وحرية التنقل وحقوق الملكية وحرية التعبير، ويعيشون في جو مفعم بالأخطار وبأعمال التخويف المتواصلة؛

(ب) لا تكاد تكون عملية عودة المشردين داخليا (٢٠٧ ٠٠٠ شخص) قد بدأت - فقد عاد منهم حتى الآن ٦,٠٩ في المائة (بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، أو ١,٤٥ في المائة (بيانات وزارة كوسوفو وميتوهيا لجمهورية صربيا)؛

(ج) لم يتم بعد التعويض عن الأضرار التي نجمت عن العنف الجماعي الذي وقع في آذار/مارس ٢٠٠٤ ضد طائفة الصرب وغيرها من الطوائف التي تتعرض للتمييز الإثني، وعن الاعتداءات التي لا تزال تتعرض لها الأماكن المقدسة التي تعود ملكيتها إلى الصرب منذ قرون مضت؛

(د) لم تستوف بعد المعايير التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو (ورد ذكرها أيضا في تقرير لجنة الاتحاد الأوروبي)؛

(هـ) ظلت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تقوم بنقل الاختصاصات إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة عملا بـ "خطة اهتيساري"، كما لو أن مجلس الأمن قد نظر في هذه الخطة واعتمدها، وكما لو أن المفاوضات المتعلقة بمركز كوسوفو لم تكن جارية؛

(و) ظل قادة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة يرددون القول باستمرار بأنهم سوف يعلنون استقلال كوسوفو في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ولم تحذرهم بعثة الأمم المتحدة، رغم ذلك، بالآثار المترتبة على هذه التصريحات؛

(ز) ظل مسؤولون رفيعو المستوى من بلدان ذات نفوذ يعربون عن دعمهم للاستقلال باعتباره الحل الوحيد، على الرغم من أن المفاوضات حول مركز كوسوفو كانت جارية. وفعل بعض البلدان الأخرى الشيء ذاته بأن أيدت هذه البلدان "خطة اهتيساري" التي توخت "استقلالاً خاضعاً للإشراف" على الرغم من أن مجلس الأمن لم يعتمد تلك الخطة؛

(ح) كثف الاتحاد الأوروبي عمليات التحضير لبعثته المدنية في كوسوفو، عملاً بـ "خطة اهتيساري" كما لو أن المفاوضات بشأن مركز كوسوفو قد أنهيت، وكما لو أن هذه الخطة قد اعتمدت بالفعل في مجلس الأمن؛ بل إنهم أعلنوا عن شواغر لتعيين موظفين محليين في ضوء احتمال قدوم بعثة للاتحاد الأوروبي إلى كوسوفو على الرغم من المفاوضات المتعلقة بمركز كوسوفو التي جرت مع ممثل الاتحاد الأوروبي بوصفه مشرفاً؛

(ط) في هذه الانتخابات، سمحت البعثة باعتماد ترشيحات لأشخاص وجهت إليهم محكمة لاهاي ليوغوسلافيا السابقة تهما بارتكاب جرائم ضد طائفة الصرب وغيرها من الطوائف التي تتعرض للتمييز الإثني في كوسوفو، وكذلك لأفراد استولوا على ممتلكات الصرب وغيرهم من الطوائف التي تتعرض للتمييز الإثني. ولم ترد بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو على الأدلة المتصلة بهذا الأمر التي قدمتها حكومة صربيا.

لهذه الأسباب، فإن السلطات في جمهورية صربيا لا يمكن أن تشجع السكان الصرب في الإقليم على المشاركة في هذه الانتخابات.

إنه سؤال موجه إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة لينظر فيما إذا كان قرار بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بأن تسمح بإجراء هذه الانتخابات قد ساهم في تحقيق الاستقرار والأمن والمصالحة في كوسوفو.

٥ - المشكلة الرئيسية مع التقرير هي وجود تفاوت لا أساس له إزاء تنفيذ المعايير في كوسوفو. ويبين التقييم التقني للتقدم المحرز في تنفيذ تلك المعايير، الوارد في المرفق الأول من التقرير الذي أعده الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، أن ما أحرز من تقدم وُصِف أساساً، في جميع المجالات الفنية لتنفيذ المعايير، بعبارات هي مجرد آمنيات تتعلق بالمستقبل، وتطلعات إلى تحقيق ما لم يتحقق حتى ذلك الحين، ونوايا في هذا الصدد بشأن المستقبل. ويتضح من هذا أن قليلاً جداً من تلك المعايير قد نفذ في كوسوفو. ومع ذلك، فإن التقرير

يذكر بشكل قاطع أن تقدما مطردا سُجل "في جميع المجالات الموضوعية المتعلقة بتنفيذ المعايير، حسبما ورد في التقييم الفني المرفق بالتقرير الحالي" [(١)] (الفقرة ١٥)، وأن "ما تحقّقه المؤسسات المؤقتة في كوسوفو من تقدم مطرد في تنفيذ المعايير يبعث على الأمل وينبغي مواصلة الإسراع به" (الفقرة ٣٥).

٦ - ويتضمن التقرير بعض البيانات التي يمكن أن تفسر على أنها تسهم في تشديد الضغط من أجل الإسراع في تحقيق استقلال كوسوفو، وعلى الأخص في الفقرات ٨ و ٣٣ و ٣٤. وعلى الرغم من أن التقرير يحذر مرارا من مخاطر نشوء حالة عدم استقرار في كوسوفو والمنطقة إذا تأخرت عملية تحديد المركز في المستقبل، لم يرد أي ذكر لمخاطر عدم الاستقرار التي قد تنشأ من جراء استقلال كوسوفو، على الرغم من تزايد عدد حالات القلق التي أعرب عنها في كثير من البلدان. وهذا إغفال لا يمكن أن يسمح به بالنسبة لتقرير صادر عن الأمم المتحدة.

٧ - في الفقرة ٢٢، يتحدث التقرير عن "مسألة المواد السامة و/أو المشعة الموجودة حاليا في كوسوفو". فبالنسبة لأي شخص غير مطلع على قضايا كوسوفو، سيظل منشأ هذه المواد غامضا تماما. ولا يزال هناك تكتم تام عن الحقيقة المتمثلة في أن هذه المواد هي نتيجة لاستخدام حلف شمال الأطلسي ذخائر تحتوي على اليورانيوم المنضب أثناء عدوانه على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عام ١٩٩٩.

٨ - في الفقرة ٢٤، يذكر التقرير أن هناك ما مجموعه ١٨ حادثا تم الإبلاغ عنها لها صلة بمواقع دينية، منها "حادثان فقط اعتبرا خطيرين". إن استخدام كلمة "فقط"، وهو استخدام غير مسموح به في هذا التقرير الذي يتوخى أن يكون نزيها وموضوعيا، يسهم في تأكيد الانطباع بأن ثمة نية واعية بإبراز الحالة في كوسوفو في صورة أفضل مما تستحقه.

٩ - لقد ظل الأمين العام للأمم المتحدة يؤكد في تقاريره الدورية عن الحالة في كوسوفو أن نقل الاختصاصات من بعثة الأمم المتحدة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة ينفذ عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤، وهذا تفسير لا يمكن أن تؤيده صربيا.

إن نقل الاختصاصات من بعثة الأمم المتحدة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة ينفذ، في واقع الأمر، عملا بـ "خطة اهتيساري" التي لم يعتمد عليها مجلس الأمن. ويجري هذا النقل أيضا من دون إجراء أي مشاور مع السلطات في بلغراد، رغم أن ذلك كان التزاما يجب العمل به وفقا للوثيقة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الموقعة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. إلى جانب ذلك، فإن الأنشطة التشريعية التي تقوم بها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة تنفذ على أساس "خطة

اهتيساري“، في حين تؤيد بعثة الأمم المتحدة، المكلفة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤، هذه العملية وهو ما يمثل انتهاكا مباشرا لهذا القرار.

وبالرغم من أن لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤، اختصاصات محددة فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين داخليا، فقد أُعلن على موقع البعثة على شبكة الإنترنت (١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) أن هذه الاختصاصات تم نقلها إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. هذه الحقيقة ليست مذكورة في التقرير. وتكون البعثة قد ارتكبت بذلك انتهاكا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ وأحلت نفسها من المسؤولية الملقاة على عاتقها بالعمل على احترام حقوق الإنسان في كوسوفو، في وقت يعد، من الناحية السياسية والأمنية، نقطة حاسمة بالنسبة لهذا الإقليم، ولبقية صربيا والمنطقة.

هناك ٢٠٧ ٠٠٠ مشردا داخليا في صربيا، وليس لديهم، بعد مرور ثماني سنوات، أي فرصة للعودة إلى ديارهم في كوسوفو. على النقيض من ذلك، فقد حدث، في عام ١٩٩٩، وأيضا تحت إدارة البعثة، أن تمكن نحو ٦٠٠ ٠٠٠ مشرد داخليا من أصل الباني من العودة إلى كوسوفو في أسابيع قليلة فقط.

١٠ - بعد قدوم البعثة وقوة كوسوفو (كييفور) إلى كوسوفو في حزيران/يونيه ١٩٩٩، وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وقع ٧١٠٨ اعتداء بدوافع عرقية، قتل فيها ٥٨١ صربيا و ١٠٤ أفراد من الطوائف الأخرى التي تتعرض للتمييز الإثني، وتم اختطاف ٨٦١ صربيا و ٢٣٠ فردا من أفراد الطوائف الأخرى، وأصيب ٩٦٠ شخصا بجروح؛ ودمر ١٧ ٧٣٦ متزلا، وتعرض ١٨٥٥٧ متزلا للنهب، وتم الاستيلاء على ٢٧ ٠٠٠ شقة ومتزلا. علاوة على ذلك، تعرضت ١١٩ كنيسة ودير أرثوذكسيه صربيه و ١٢٢ مقبرة صربية و ٢٤ أثرا ثقافيا للتخريب. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، تم في يومين فقط من العنف المنظم، طرد ٣٨٧٠ شخصا، وقتل ثمانية من الصرب وإصابة ١٤٣ منهم بجروح، وتم تطهير ست بلدات وتوسع قرى عرقيا، وهدم ٩٣٥ متزلا وملكية عامة، ودمرت ثلاث مقابر وأحرقت ٣٥ كنيسة وديرا، (من أصل ١٨ كنيسة وديرا كانت مسجلة باعتبارها معالم ثقافية ذات قيمة خاصة، وأحد هذه المعالم مدرج في قائمة معالم التراث الثقافي العالمي لليونسكو). ويشير التقرير إلى أن ٣٠ شخصا فقط حكم عليهم بالسجن على جميع هذه الجرائم التي ارتكبت في ظل إدارة بعثة الأمم المتحدة.

١١ - يتكلم ممثلو الأمم المتحدة، وأفراد البعثة عن الصرب في الإقليم، في تقاريرهم المتعلقة بكوسوفو، بوصفهم ”أقلية قومية“. إن الصرب يشكلون أغلبية السكان في دولة صربيا، وهذا المصطلح - إلى جانب كونه غير دقيق - منحاز لصالح استقلال كوسوفو.

١٢ - الحقائق التالية تثير التساؤل حول الطابع المتعدد الأعراق المزعوم للإقليم:

(أ) وجود ٢٥٠.٠٠٠ شخص منفي منهم ٢٠٧.٠٠٠ مشرد داخليا في صربيا ينتظرون العودة إلى ديارهم؛

(ب) انتهاك حقوق الإنسان وتقييد حرية التنقل بحق أفراد الطوائف التي تتعرض للتمييز الإثني؛

(ج) تخويف أفراد الطوائف التي تتعرض للتمييز الإثني، وكذلك الاعتداء على ممتلكاتهم وتراثهم الثقافي والديني.

تعليقات على المرفق الأول لتقرير الأمين العام

عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2007/768) (تقييم تقني للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو)

١ - عمل المؤسسات الديمقراطية

إن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا لا تعمل وفقا للمعايير المعلنة - بل تعاني الضعف والعجز عن تنفيذ معايير حقوق الإنسان تنفيذا كاملا، كما تفتقر إلى القدرة الكافية على الأداء في واقع الأمر في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونشير على وجه الخصوص إلى التقرير الأخير لمفوضية الاتحاد الأوروبي (كوسوفو في ظل قرار مجلس الأمن ١٢٤٤: التقرير المرحلي لعام ٢٠٠٧، الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، الذي قدرت فيه المفوضية أنه لم يُحرز من الناحية العملية، أي تقدم في أي ميدان من ميادين الحياة في كوسوفو وميتوهيا لبناء مجتمع ومؤسسات تسود فيها الديمقراطية والاستقرار، أو أن التقدم المحرز ضئيل جدا.

وحسب تقارير الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو وميتوهيا، فإن لهذه المؤسسات القدرة الكافية التي تعلق نقل الصلاحيات إليها من البعثة.

١-١ العمل والعمالة والضمان الاجتماعي

لقد زادت الحالة في ميدان العمل والعمالة والحماية الاجتماعية سوءا بشكل كبير منذ أن تولت إدارة البعثة مهام الإدارة في كوسوفو وميتوهيا:

- ففي عام ١٩٩٩، أوقفت ٥٠٧ مؤسسات مختلفة (من أصل ٥٠٩ مؤسسات) أنشطتها - منها ٣٠٥ مؤسسات تعود ملكيتها إلى المجتمع، و ١٩٣ مؤسسة مختلطة، و ١١ مؤسسة عامة، ففقد ٧٦ ٥٣٥ عاملا وظائفهم؛
- هناك أكثر من ٣٠ ٠٠٠ صربي، من الذين فقدوا وظائفهم، مسجلون رسميا باعتبارهم موظفين من دون أن تكون لهم حقوق اجتماعية ولا حماية اجتماعية؛
- لا تُتاح للصرب وأبناء الطوائف الأخرى التي تتعرض للتمييز الإثني فرص العثور على عمل في واقع الأمر إلا في المؤسسات والبرامج التي تمولها جمهورية صربيا؛

- تأتي المخصصات الاجتماعية للمستفيدين من السكان الذين يتعرضون للتمييز الإثني في كوسوفو وميتوهيا من ميزانية جمهورية صربيا؛
- زاد تدني النشاط الاقتصادي التجارة غير القانونية والأنشطة الإجرامية قوة، الأمر الذي يمتد أثره إلى البلدان المجاورة والبلدان الأبعد؛
- هناك مشاكل معينة متنوعة لا يُسعى إلى حلها من قبيل رداءة التعاون مع الصليب الأحمر الدولي في كوسوفو وميتوهيا؛ والحالة المشيرة للقلق في مؤسسات رعاية الأشخاص المصابين باضطرابات ذهنية (في شتيمليي، على سبيل المثال) وفي مؤسسات أخرى لتقديم الرعاية الطبية.

٢-١ التعليم

أصبحت المدارس التي يدرس بها التلاميذ الألبان، منذ أن جاءت البعثة إلى كوسوفو وميتوهيا في عام ١٩٩٩، خارج النظام التعليمي لجمهورية صربيا. وبموجب الوثيقة المشتركة بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/جمهورية صربيا، الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، عملاً بالقرار ١٢٤٤، فإن للمدارس الابتدائية والثانوية في مناطق الطوائف الصربية أن تعمل وفقاً لخطط وبرامج وزارة التعليم في جمهورية صربيا.

وفي العام الدراسي ٩٩/١٩٩٨ كان ٢٧٩ ٤٥ تلميذاً في المرحلة الابتدائية و ٩٦٦ ١٩ تلميذاً في المدارس الثانوية يتابعون دراستهم في صربيا، وذلك في ٢٩ بلدية، أي في خمس محافظات. وفي العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، انخفض عدد التلاميذ إلى ٤٤١ ١٣ في المدارس الابتدائية و ١٥٤ ٦ في المدارس الثانوية. وفي العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ كان هناك ٣٦٦ ١٣ تلميذاً في المدارس الابتدائية و ٣٧ ٦ تلميذاً في المدارس الثانوية. فعدد التلاميذ إذن في تراجع مستمر.

وكان للطائفة الصربية علاقة تعاون جيدة مع البعثة قبل أن تنقل هذه الأخيرة اختصاصاتها إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة (وزارة العلوم والتكنولوجيا). إلا أن المشاكل سرعان ما ظهرت عقب نقل الاختصاصات. فقد حُرمت المدارس التي يذهب إليها التلاميذ الصرب وتلاميذ القوميات الأخرى التي تتعرض للتمييز الإثني من الاستقلالية في عملها؛ وصدرت إعلانات بشكل غير قانوني عن وظائف كان يشغلها بالفعل مدرسون من الإثنيات التي تتعرض للتمييز؛ وعُين مديرو المدارس بطريقة غير قانونية؛ وأعطيت وظائف لأشخاص لم يكونوا مؤهلين مهنيًا التأهيل الكافي؛ كما أن البرامج والخطط التعليمية الموضوعة حديثاً، علاوة على ما فيها من عيوب فنية، تحوي عدداً من المضامين الخاطئة التي ليس لها أساس

علمي. ومن المشاكل العويصة التي ما زالت قائمة انعدام الأمن في أماكن التدريس، وتوقف الدروس يوميا، وتقييد حرية تنقل التلاميذ، ونقل مقرات المدارس إلى بنايات غير ملائمة ومنازل خاصة وما شابه ذلك في بلدات ومناطق مغلقة فيها أعداد قليلة من الصرب والطوائف الأخرى التي تتعرض للتمييز الإثني.

وظهر مشكل خطير لما أصبحت السجلات المدرسية تحت إشراف وزارة العلوم والتكنولوجيا؛ فكل أولئك الذين تلقوا تعليمهم في إقليم كوسوفو وميتوهيا، ولم يتمكنوا من أخذ نسخ من شهاداتهم بسبب بقاء السجلات تحت إشراف الألبان، يواجهون مشاكل في الحصول على هذه الوثائق. ولذلك فقد قُدم طلب إلى البعثة كي تصدر نسخا مطابقة من جميع السجلات الموجودة لدى وزارة العلوم والتكنولوجيا.

وتعاني طائفة الغوراني في كوسوفو وميتوهيا من وضعية صعبة للغاية؛ ذلك أن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة تنوي تذويب طائفة الغوراني كرها عن طريق فرض اللغة الألبانية باعتبارها اللغة الأم، الأمر الذي يؤدي إلى هجرة منتظمة لأفراد طائفة الغوراني من كوسوفو وميتوهيا، وهذا نوع من "التطهير العرقي الناعم". وفي مطلع السنة الدراسية الحالية، تأجل بدء الدروس للتلاميذ من طائفة الغوراني في ريشتليتشا وراديسا وكروسيفو لأن المدارس كانت مغلقة لم يسمح للمدرسين ذوي الأصل الغوراني الذين أرادوا التدريس باللغة الصربية ووفقا للبرامج التعليمية الصربية بالدخول إلى بنايات المدارس. ودفع هذا الوضع الآباء والتلاميذ إلى الاحتجاج وتقديم عرائض يعلنون فيها رغبتهم في اتباع الخطط التعليمية لجمهورية صربيا.

١-٣ الرعاية الصحية

كانت مؤسسات الرعاية الصحية في كوسوفو وميتوهيا، حتى عام ١٩٩٩، جزءا من الشبكة التابعة لوزارة الصحة في جمهورية صربيا. وبعد طرد السكان ومن كانوا يعملون في خدمات الرعاية الصحية، تم إيواء نظام الرعاية الصحية في كوسوفو وميتوهيا وانهارت الخدمات الصحية.

وحسب التقرير الذي أعده مركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، طُرد حوالي ٨ ٠٠٠ صربي كانوا يعملون في مجال الرعاية الصحية، وبقي حوالي ٤ ٠٠٠، معظمهم يعملون في القسم الشمالي من كوسوفو وميتوهيا. وبنهاية عام ١٩٩٩، قامت وزارة الصحة في جمهورية صربيا بجمع بعض مستلزمات الرعاية الصحية في كوسوفو وميتوهيا واحتفظت بها لكفالة تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية لمن بقي من السكان الذين يتعرضون للتمييز الإثني. وتواصل مؤسسات

أخرى للرعاية الصحية التي كانت جزءا من شبكة مؤسسات الرعاية الصحية السابقة، التي كانت تابعة لصربيا، تقديم خدمات الرعاية الصحية للسكان الألبان دون سواهم.

وكانت إدارة البعثة، قبل أن تنقل اختصاصاتها في ميدان الرعاية الصحية إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، مفتوحة للتعاون، وكانت تدعم المؤسسات التي كانت تعمل بلا صعوبات تحت إشراف وزارة الصحة في جمهورية صربيا. إلا أنه، بعد نقل الاختصاصات، كانت هناك محاولات مستمرة لاستيعاب هذه المؤسسات بالقوة في منظومة الرعاية الصحية التابعة لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، بينما حُرم السكان الذين يتعرضون للتمييز الإثني في كوسوفو وميتوهيا من أحد الحقوق الأساسية وهو حق الحصول على العلاج الطبي على قدم المساواة. وأكبر مشكل تواجهه مؤسسات الرعاية الصحية هذه هو عدم كفاية الإمدادات من الأدوية والمواد الصحية الأخرى.

وبقرار من حكومة جمهورية صربيا صدر مطلع العام ٢٠٠٢، أنشئ فريق عامل معني بالرعاية الصحية في مركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا، وبالتعاون الفريق مع وزارة الصحة في جمهورية صربيا ومكتب الجمهورية للرعاية الصحية، وكذا من البعثة (إدارة الصحة في بريشتينا). وخلال العام ٢٠٠٢، قام الفريق العامل بتحليل الوضع السائد في مؤسسات الرعاية الصحية في كوسوفو وميتوهيا من حيث المعدات والموظفون المهنيون ولوازم التطبيب والمواد الصحية، وثم شرع في بناء مؤسسات ملائمة (معهد الرعاية الصحية في كوسوفسكا ميتروفيتشا، وإدارة مراقبة الأغذية وحماية البيئة، وسيارة الإسعاف الخاصة بطب الأسنان في فيليكا هوتشا، فضلا عن الصيدلية المركزية في كوسوفسكا ميتروفيتشا، والمستشفى في لابلبي سيلو، ومستشفى أمراض النساء والجراحة في غراتشانيتسا، كل ذلك شُيد بتعاون مع البعثة؛ ونُقلت كلية الطب من بريشتينا إلى كوسوفسكا ميتروفيتشا).

وتنظم شركة "فيليفارم" (Velefarm) توريد الأدوية من كوسوفسكا ميتروفيتشا، و "فيليفارم" هذه شركة مسجلة وفق القواعد المعمول بها في جمهورية صربيا والوزارة المعنية التابعة لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. إلا أن الإمداد يمر بعراقيل تُعزى إلى أن شركة "فيليفارم" ملزمة بالحصول على إذن من الوكالة المعنية في الوزارة من أجل استيراد الأدوية. وفي انتظام صدور الإذن، تُخزّن الأدوية في المركز الصحي في راسكا في ظروف لا تستوفي معايير تخزين الأدوية. علاوة على ذلك، كانت هناك أيضا عراقيل على المستوى الإداري - فقد كان ألبان كوسوفو يعمدون إلى وسم بعض الأدوية بأنها "غير مسجلة في الإقليم التابع لدولتهم" ثم يصادرونها؛ وإذا عُثر على مواد يمكن تصنيفها مخدرات، اعتُقل ناقلوها وأُتهموا

بالمتاجرة في المخدرات؛ وكثيرا ما تعترض ما يسمى وحدات الجمارك المتنقلة سبيل الشاحنات التي تنقل الأدوية والمواد الصحية الأخرى، بدعوى مراقبة الوثائق والبضائع.

١-٤ الحكم الذاتي المحلي

تعرب الوثيقة المشتركة بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/صربيا عن تسليم الجانبين بأن القرار ١٢٤٤ لا يمكن تطبيقه بنجاح إلا بالالتزام المشترك. وتؤكد هذه الوثيقة الواجبات المشتركة المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان، وحماية حقوق الطوائف التي تتعرض للتمييز الإثني، وعودة المشردين داخليا. إلا أن هذا الاتفاق لم ينفذ بالكامل حتى الآن.

وقد انتهكت البعثة، بما وضعت من أنظمة، هذا الاتفاق الساري المفعول بقوة القانون. وقد أنشئت أفرقة عاملة في ثمانية ميادين، بموجب هذا الاتفاق. ويعمل أربعة من الأفرقة الثمانية، من حيث الظاهر؛ وأما من حيث الواقع، فواحد منها فقط هو الذي يعمل.

وتتعرض حقوق الإنسان للصرع والمواطنين الآخرين ضحايا التمييز الإثني إلى الانتهاك الصارخ. فبعد مرور ثماني سنوات على وصول القوات الدولية، يعيش العديد منهم في مناطق مغلقة، معزولين ومن دون إمكانيات للتواصل والتمتع بحرية التنقل (تقوم القوة الأمنية الدولية في كوسوفو بحماية تلك المناطق).

وفي عام ٢٠٠٢، وضعت الهيئات المعنية في كل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا استراتيجيات أساسية من أجل تطبيق اللامركزية في كوسوفو وميتوهيا، وتعزيز الحكم الذاتي على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، فضلا عن مشروع إنشاء وتطوير الحكم الذاتي المحلي في كوسوفو وميتوهيا. وكان بالإمكان أن تُتخذ هذه الوثائق أساسا للالتزام مشترك بين البعثة والهيئات المعنية في جمهورية صربيا. وكان الهدف الأساسي من اللامركزية هو إدماج الصرب والطوائف الأخرى التي تتعرض للتمييز الإثني في إطار استقلال ذاتي واسع بإنشاء كيانات جديدة للحكم الذاتي المحلي من شأنها تمكين هذه الطوائف من التمتع بحقوقها الأساسية وفقا للقرار ١٢٤٤. وتتمثل الشروط المسبقة لتطبيق لامركزية من هذا القبيل ونقل السلطة في ضمانات أمنية وسياسية وإدارية واقتصادية وثقافية تُعطى للصرع وغيرهم من المواطنين الذين يتعرضون للتمييز الإثني.

وعلى النقيض من ذلك، فقد بدأت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مشاريع تجريبية في مجال تطبيق اللامركزية تتسم بعدم احترام طلبات وحاجات الطوائف التي تتعرض للتمييز. ولم يتم تنفيذ هذه المشاريع التجريبية (على سبيل المثال، المشروع التجريبي المتعلق بإنشاء بلدية غراسانيتشا). وقد ألغت اللائحة التنظيمية لبعثة الأمم المتحدة بلدية غورا

دون تبرير ومخالفة لحاجات الطوائف التي تتعرض للتمييز الإثني، مما يشكل مثالا على الألبنة القسرية لهذه الفئة الإثنية على وجه التحديد - طائفة الغوراني.

١-٥ المعايير

لقد أكدت جمهورية صربيا مجددا وبشكل قاطع في الإعلان المتعلق بكوسوفو وميتوهيا الذي اعتمدته الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا في عام ٢٠٠٣، الموقف المعبر عنه في الوثيقة المشتركة في عام ٢٠٠١ (أنه لا يمكن تنفيذ القرار ١٢٤٤ إلا من خلال مشاركة كافة الأطراف المعنية). وقد أكد الإعلان من جديد هذا الموقف باعتباره الشرط المسبق الأساسي لإقامة مجتمع ديمقراطي ومؤسسات ديمقراطية تمكّن مواطني كوسوفو وميتوهيا من التمتع باستقلال أكبر داخل الدولة الصربية. وقدمت الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا ملاحظاتها الناقدة بشأن صيغة بعثة الأمم المتحدة لخطّة تنفيذ معايير كوسوفو، ولكن البعثة لم تأخذ هذه الملاحظات في الاعتبار عندما وضعت الخطّة في شكلها النهائي.

وفي الجلسة المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أيد مجلس الأمن سياسة "وضع المعايير قبل تحديد الوضع" الرامية إلى توفير الدعم الفعال للقرار ١٢٤٤، بوصفه القناة التي يمكن من خلالها التوصل لحل سلمي وسياسي للأزمة. ولم يتم تنفيذ المعايير المقررة مطلقا، غير أن بعثة الأمم المتحدة أحالت تنفيذها إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة الضعيفة.

وخلال فترة الثماني سنوات التي تولت خلالها بعثة الأمم المتحدة إدارة كوسوفو وميتوهيا، حدث تخفيض متواصل للشروط المسبقة لتحديد الوضع المستقبلي للإقليم ولتحقيق الاستقلال (الخاضع للإشراف):

- من حزيران/يونيه ١٩٩٩ حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣، اضطلعت البعثة بإنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وإعداد الإطار الدستوري واعتماده ونقل الاختصاصات إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة؛
- من منتصف عام ٢٠٠٣ حتى نهايته، عملت البعثة على تعريف المعايير، التي يعد تنفيذها الشرط المسبق لبدء المحادثات بشأن الوضع المستقبلي. وحتى منتصف عام ٢٠٠٤، كان يجري الترويج للسياسة المعلنة "وضع المعايير قبل تحديد الوضع"؛
- وعقب اندلاع العنف على يد الإرهابيين الألبان في آذار/مارس ٢٠٠٤، تم الأخذ بسياسة "وضع المعايير وتحديد الوضع" بالتوازي مع سياسة "وضع المعايير قبل تحديد الوضع". وقد أدركت البعثة والمجتمع الدولي أنه لم يحدث أي تقدم كبير في تنفيذ المعايير ولن يحدث في المستقبل، لذلك تخلوا عن المحاولات الرامية إلى تقييم

تنفيذ المعايير كمياً وجعله قابلاً للقياس. ويوحى النهج الجديد الذي اعتمدته البعثة بأن التعبير الشفاهي عن النوايا يقوم دليلاً كافياً على أن المعايير قد نفذت في واقع الأمر؛

• وفي عام ٢٠٠٥، تم تهميش أهمية المعايير تماماً. وبرزت إلى المقدمة أحاديث حول تحديد الوضع الذي أضحي الشرط المسبق الشامل لإحراز تقدم للوصول إلى تنفيذ المعايير. وفي هذه المرحلة التي لا تزال سائدة، فقد استبعد تقييم المعايير كمياً بصورة تامة.

٢ - سيادة القانون

تتصف كوسوفو وميتوهيا بدرجة عالية من عدم الأمن القانوني. وتتسم القدرات الإدارية لوزارة العدل بالضعف. كما أن السلطة القضائية ليست مستقلة. وأمام المحاكم أكثر من ٥٠.٠٠٠ دعوى مدنية وما يزيد عن ٣٠.٠٠٠ دعوى جنائية. وتجري الشرطة تحقيقاتها بأسلوب غير مهني.

٢-١ النظام القضائي في كوسوفو وميتوهيا

كان النظام القضائي في كوسوفو وميتوهيا، في البداية، تابعا لاحتصاص الإدارة القضائية التابعة للبعثة. إلا أن اللائحة ٥٣/٢٠٠٥ أنشأت وزارة منفصلة للعدل، وهو ما أنهى الميل إلى إنشاء سلطة قضائية متعددة الإثنيات. ووفقاً لبيانات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يوجد في كوسوفو وميتوهيا ٣١٣ قاضياً و ٨٦ مدعياً عاماً و ٥٤٣ قاضياً من غير المحترفين (منهم ١٦ قاضياً و ٣ مدعين عموميين من الصرب و ١٦ قاضياً و ٦ مدعين عموميين ينتمون للطوائف الأخرى التي تتعرض للتمييز).

وما زالت المشكلة الأساسية في النظام القضائي تتمثل في أن هذا النظام لا يزال غير متاح للصرب وآخرين. وبسبب انعدام الأمن، فإن الوصول المادي للمحاكم أصبح صعباً. وتقوم شرطة البعثة أحياناً بمرافقة وسائل النقل، ولكن من حيث المبدأ فإن هذا لا يحدث إلا نادراً. وينتشر بشكل واسع تخويف الشهود ولا تملك المحاكم القدرة على حمايتهم.

وقد تلقت المحاكم المحلية في كوسوفو وميتوهيا أكثر من ٢٠.٠٠٠ طلب - عريضة اتهام من الصرب وغيرهم من الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز، للتعويض عن ممتلكاتهم التي لحقها الدمار منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ولم تفرغ تلك المحاكم من النظر في هذه الطلبات. وقد أصدرت الإدارة القضائية التابعة للبعثة في آب/أغسطس ٢٠٠٤ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، تعليمات لرؤساء المحكمة العليا ومحاكم المقاطعات ومحاكم البلديات على ألا ينظروا

في طلبات التعويض، بدعوى أن ذلك يشكل عبئا على عملهم، وكذلك لعدم ضمان توفر الأمن للصرب وغيرهم من الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز الذين يتعين عليهم اللجوء للمحاكم. ولم تتم تسوية هذه المسألة حتى الآن. ولم يتم تحديد أي موعد لتقديم البيانات بشأن دعاوهم. وقدم العديد من الاتهامات ضد البعثة، وقوة كوسوفو وحكومة كوسوفو والبلديات التي لم تفعل شيئا في آذار/مارس ٢٠٠٤ لمنع تدمير ممتلكات الصرب، على الرغم من أن واجبها يفرض عليها القيام بذلك. وما زال موقف هذه الاتهامات المعروضة أمام المحاكم المذكورة كما هو من دون تغيير.

وفيما يتعلق بالمذابح التي حدثت في آذار/مارس ٢٠٠٤، لم يتم تحقيق إلا القليل لإثبات المسؤولية الجنائية. وقد أوقف العديد من الإجراءات الجنائية أو رُفضت الاتهامات. والأحكام الثلاثون التي صدرت كانت مخففة للغاية.

وإلى جانب الاستيلاء القسري، فإن ممتلكات الصرب تُغتصب أيضا من خلال إجراءات المحاكم. ففي البلديات التي لا تملك وثائق مساحية (ميتوهيا، بيتش، كلينا، ديتشان، إستوك بصفة أساسية)، يتم تسجيل أشخاص من ذوي الجنسية الألبانية في الوثائق المساحية بوصفهم ملاكا لممتلكات تعود ملكيتها إلى الصرب المنفيين. ويفعلون ذلك بتقديم عقود شراء مزورة وتفويضات مزورة من الملاك الصرب الحقيقيين. ويقوم الألبان بتقديم الوثائق المزورة لمحاكم المناطق القضائية التي تصدر أحكاما تثبت حقوق الملكية للملاك (الألبان) الجدد بعد تسجيلها في الوثائق المساحية. وليس أمام الصرب الذين شردوا خارج كوسوفو وميتوهيا من سبيل لمعرفة ما يحدث لممتلكاتهم لافتقارهم لإمكانية الوصول إلى الوثائق المساحية أو المحاكم في كوسوفو وميتوهيا. وكثيرا ما يحدث أن يقوم الألبان بإزالة منازل الصرب القائمة ثم يسجلون منازلهم المشيدة حديثا في السجلات المساحية.

هناك أمام المحاكم العادية في بلديات بيتش وكلينا وإيستوك حوالي ٣٠٠ إجراء قضائي أقامها الملاك الحقيقيون للممتلكات التي نُقلت ملكيتها بعقود مزورة. وكذلك أُقيمت دعاوى جنائية ضد المزورين أمام المحاكم الجنائية ومكاتب المدعين العموميين. ووفقا للبيانات المتوفرة لدينا، فإن المحاكم لم تفرغ أيضا من النظر في الإجراءات المتصلة بذلك، ولم تتم إعادة الممتلكات لملاكها الحقيقيين من ذوي الجنسية الصربية.

وتمثل ممارسة استخدام الممثلين المؤقتين أيضا شكلا من أشكال سوء استغلال المحاكم للاستيلاء على ممتلكات الصرب. وتقوم المحاكم بتعيين هؤلاء الممثلين لتمثيل الصرب الغائبين الذين يقاضيه الألبان الذين يرغبون في إثبات حقوق ملكيتهم للعقارات التي يزعم أنها اشترت من الصرب ويتم تعيين الممثلين المؤقتين من بين المحامين الألبان، ويقوم المدعون الألبان بدفع أتعابهم. وفي الأمور العادية، لا تبذل أي محاولة لمعرفة عناوين الصرب المنفيين

الذين يقيمون خارج أراضي كوسوفو وميتوهيا بصفتهم مشردين. وقد ذكرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذه الحالات في تقاريرها.

ويفتقر الصرب لإمكانية إقامة ومباشرة الدعاوى القضائية أمام المحاكم في كوسوفو وميتوهيا لعدم تمتعهم بحرية الحركة والأمن. ويوجد فقط قلة من المحامين الصرب في كوسوفو وميتوهيا ولا يستطيعون تلبية كافة احتياجات السكان الصرب للحماية القانونية، فضلا عن أن أمنهم الشخصي يكون عرضة للخطر في محاكمات تجرى في بيئات ألبانية. وتُجرى المحاكمات بصفة أساسية باللغة الألبانية مع ترجمة غير سليمة.

وحتى في الحالات التي يتمكن فيها الصرب من إقامة الإجراءات القضائية أمام المحاكم والحصول على حكم لصالحهم، لا تقوم المحاكم بتنفيذ هذه الأحكام لأن القضاة الألبان لا يريدون إغضاب مواطنيهم. وكذلك فإن قوة شرطة كوسوفو لا تتدخل في تنفيذ قرارات المحاكم الصادرة لمصلحة الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز. ومن المستحيل كفالة شرعية واحترام قرارات المحاكم في مجتمع ألباني تجذر فيه الإحرام.

٣ - حرية التنقل

لقد سُلِبَ أفراد الطوائف التي تتعرض للتمييز الإثني في كوسوفو وميتوهيا من الحق الأساسي المتمثل في حرية التنقل. والحقيقة هي أن أحد حقوق الإنسان الأساسية، التي لا يحرم منها في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلاّ المسجونين، محروم منه عدد كبير من سكان كوسوفو وميتوهيا لأسباب إثنية لا غير.

٤ - العودة المستدامة وحقوق الطوائف التي تتعرض للتمييز

لم تحقق مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وكذلك بعثة الأمم المتحدة، أي نتائج في مجال عملية العودة. وهذا هو المؤشر الأساسي لعدم إقامة مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو وميتوهيا.

ووفقا لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فبعد مرور ثمانية أعوام على قدوم بعثة الأمم المتحدة إلى كوسوفو وميتوهيا، بلغ عدد المشردين داخليا الذين طُردوا إلى صربيا ٢٠٧ ٠٠٠ شخص، وبلغ عدد الذين طُردوا إلى الجبل الأسود ١٨ ٠٠٠ شخص. ويوجد في كوسوفو وميتوهيا حوالي ٢٢ ٠٠٠ شخص طُردوا من مستوطناتهم الخاصة بهم إلى أماكن أخرى داخل الإقليم، بحيث أصبحوا في وضع المشردين داخليا - داخليا.

ويقوم الحق في العودة على المبادئ العالمية لحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية وعلى المعايير الإنسانية المحددة في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي.

٤-١ العودة في إطار إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

شكلت الوثيقة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا أساس التعاون على تنفيذ القرار ١٢٤٤ وكانت هي الإطار الذي صيغت فيه عدة برامج لعودة الذين طردوا وشرّدوا من كوسوفو وميتوهيا، أي إطار العودة لعام ٢٠٠١؛ ومفهوم الحقوق في العودة المستدامة لعام ٢٠٠٢؛ وأسس العودة لعام ٢٠٠٢، وما إلى ذلك من برامج. ولم ينفذ أي من هذه البرامج.

لم يتضمن الدليل المنقح لبرنامج العودة المستدامة الذي صدر في وقت لاحق، إجراءات للعودة إلى المستوطنات الحضرية، وعودة من تعرضوا للطرد في كوسوفو إلى مستوطنات لم تكن هي عنوانهم السابق ولم يتضمن الدليل ترتيبات لإدماج المشردين داخليا - داخليا. بيد أن الدليل تضمن الحق في "فرض ضريبة" على عودة المشردين داخليا من خلال ما يسمى "مشاريع التوازن" وهي مشاريع تقيمها البلديات التي ستستقبل العائدين فيما يعد قاعدة غير مدونة تتلقى بموجبها ما يسمى "بالجماعة المستقبلية" أموالا هامة عن كل مشروع يتصل بالعودة (تزيد في بعض الحالات على ٥٠ في المائة) "لتلين موقفها" وقبول العائدين. وبهذه الطريقة، تراجعت عودة المشردين داخليا لأن جزءا من أموال العودة أنفق على "مشاريع التوازن". وبالرغم من أن أفراد من المجتمع الدولي، يشكلون حالات معزولة، اعترضوا على هذه الممارسة، فقد قبلت الأغلبية بالشرط المشار إليه الذي وضع على عملية العودة واعتبرته أمرا عاديا تماما ومستحبا.

إذا ما جُمعت كل الأموال التي خصصت في عام ٢٠٠٧ "لعناصر التوازن"، فستعادل أو تفوق المبلغ الإجمالي المقرر للعودة. وقد بدأ يتضح لماذا تظل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقول دائما إنها تنقصها الأموال لعودة المشردين داخليا. فالعودة في إطار إدارة البعثة لم تكن ذات شأن ولم يتم الوفاء حتى بالتزامات إبطال الضرر والمساعدة على عودة المشردين داخليا الذين طردوا بعد مذبحه ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤.

لا تستحق استراتيجيات البلديات للعودة التي تقيّمها تقارير بعثة الأمم المتحدة على أنها تساهم في عملية العودة أن تسمى بهذا الاسم. فهي لا تعمل على بلورة العناصر الثلاثة الأساسية، وهي: (أ) استقراء رغبة المشردين داخليا في العودة ومعرفة احتياجاتهم؛ و (ب) إجراءات إدماج العائدين في المجتمعات المحلية في كوسوفو وميتوهيا؛ و (ج) الأنشطة التي ستؤدي إلى تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

لم يتوصل الفريق العامل للحوار المباشر والعودة، المتألف من ممثلي بلغراد وبريشتينا وبعثة الأمم المتحدة، الذي أنشئ بموجب الوثيقة المشتركة الموقعة في عام ٢٠٠١، إلا في عام ٢٠٠٦ إلى صياغة بروتوكول العودة الطوعية والمستدامة، الذي تم بموجبه تبسيط إجراءات العودة وسمح بمقتضاه بالعودة إلى المكان المفضل (بعد سبع سنوات من قدوم البعثة إلى كوسوفو وميتوهيا!!!). وقد أبطلت هذه الوثيقة جانبا من الآثار السلبية التي أوجدها الدليل المنقح للعودة المستدامة. بيد أن البروتوكول لم يُنفذ بسبب اعتراض مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وعدم وجود رد فعل من بعثة الأمم المتحدة، ولم يعقد الفريق العامل أي دورات.

وفقا للقرار ١٢٤٤، هناك اختصاصات تتصل بالعودة تستقل بها البعثة وحدها بحيث لا يمكن نقلها بالكامل إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. بيد أن البعثة نقلتها بالفعل إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة (وزارة شؤون العودة) عملا بقواعدها التنظيمية. يتناقض الإعلان الذي صدر عن البعثة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٧ الذي ورد فيه أن الاختصاصات المتعلقة بعودة المشردين داخليا سيتم نقلها بالكامل من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مؤسسات الحكم الذاتي تناقضا تاما مع القرار ١٢٤٤. ومن المفارقات أن يشير نفس الإعلان إلى أن "خدمات النقل الإنسانية ينبغي أن تبقى لأسباب أمنية".

مما قيل عن العودة، أن عمل البعثة يتضح أحسن ما يتضح من عبارة وردت على لسان أحد الممثلين الخاصين للأمين العام، سورن جيسن - بترسن قال فيها إن "العودة ينبغي أن تقاس بأعداد العائدين، بدل قياسها بالشروط التي يتم استيفائها".

٤-٢ شروط العودة التي وضعت في إطار إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

يتضح من بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنه بعد ثماني سنوات فقط، بلغ عدد العائدين ١٦ ٤٥٢ شخصا (٧٢٣١ صربيا، و ٤ ٤١٥ من الأشكاليا والمصريين، و ٢ ٠٣٨ من الروما، و ١ ٤٢٥ من البوشناق). غير أنه يتضح من بيانات الوزارة أنه بالنسبة لكوسوفو وميتوهيا لم يبق فيهما بالفعل سوى ٣ ٠٠٠ من المشردين داخليا من أصل ١٦ ٤٥٢ مشردا داخليا من الذين مكثوا في كوسوفو وميتوهيا بالاسم. فقد ظلوا لأسباب إدارية، مسجلين في المستوطنات التي شردوا منها.

العائدون إلى كوسوفو - حسب الانتماءات الإثنية							السنة
الصرب	الروما	الأشكاليا/المصريون	البوشناق	الغوراني	الألبان	المجموع	
١ ٨٢٦	٢٠	صفر	٥٧	٣	صفر	١ ٩٠٦	٢٠٠٠
٦٧٩	٢١٤	٥٣٣	صفر	صفر	٢٧	١ ٤٥٣	٢٠٠١
٩٦٦	٣٩٠	٨٨٢	١٤٩	٧٣	٢٩٤	٢ ٧٥٤	٢٠٠٢
١ ٥٤٩	٢٨٧	١ ١٨٢	٣٩٣	١٤٥	٢٤٥	٣ ٨٠١	٢٠٠٣
٨١٨	٤٣٠	٥٩٣	٤٧٩	١٤١	٨	٢ ٤٦٩	٢٠٠٤
٧٣٨	٢٣٥	٧٢٧	٢٤٦	١٢٥	٤٩	٢ ١٢٠	٢٠٠٥
٦٠١	٢٩٥	٤٥٦	٩١	١٣٣	٤٦	١ ٦٢٢	٢٠٠٦
٥٤	١٦٧	٤٢	١٠	٥٤	صفر	٣٢٧	٢٠٠٧
٧ ٢٣١	٢ ٠٣٨	٤ ٤١٥	١ ٤٢٥	٦٧٤	٦٦٩	١٦ ٤٥٢	المجموع

المصدر: موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على شبكة الإنترنت، ٢٠٠٧.

يتعاطف باطراد عدد المهاجرين من كوسوفو وميتوهيا. وإذا ما وضع في الحسبان أن عدد المشردين داخليا المسجلين في صربيا (وفقا لبيانات المفوضية ومفوضية اللاجئين لجمهورية صربيا) كان بلغ ١٢٩ ١٨٧ مشردا في عام ٢٠٠٠، وأن أحدث بيانات المفوضية تشير إلى أن هناك في صربيا ٢٠٧ ٠٠٠ من المشردين داخليا، فيمكن أن يستخلص من ذلك أن عشرين ألف شخص آخر هاجروا من كوسوفو وميتوهيا منذ وصول البعثة.

وتتمثل الأسباب الأساسية الكامنة وراء مثل هذه الحالة فيما يلي:

١ - **عدم احترام حقوق الإنسان في كوسوفو وميتوهيا** - سوء الحالة الأمنية، وانعدام حرية التنقل (الحياة في جيوب تحت حماية القوة الأمنية الدولية في كوسوفو)، والتمييز فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات العامة الأساسية، واستحالة العثور على فرصة عمل والانخراط بحرية في أنشطة اقتصادية بسبب التمييز، وسلب الممتلكات، وخوف السكان على أرواحهم، وبخاصة في حالة أولئك الذين يعملون في مجال الزراعة؛

٢ - **العنف الإثني الذي اندلع في آذار/مارس ٢٠٠٤** ضد أفراد الجماعات المعرضة للتمييز العرقي والذي سدد ضربة قاصمة لعملية العودة. فقد راوحت العملية مكانها منذ ذلك الحين. فالجرائم المرتكبة مع وجود البعثة والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو إنما تقيم الدليل على الموقف العدائي تجاه الآخرين الذين ليسوا من أصل ألباني، وتدل على أن

الإرهاب المنخفض الحدة الذي يشكل ممارسة معروفة تاريخياً يلجأ إليها السكان الألبان لاحتلال الأراضي/الأماكن في صربيا والبلقان.

٣ - قرار منع المشردين داخليا من العودة إلى مستوطنات أخرى في الإقليم الذي كان ساريا حتى أواسط عام ٢٠٠٥. كان موقف بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن الصرب والآخرين من غير الألبان لا يمكنهم العودة إلا إلى الأماكن التي فروا منها، وذلك بالرغم من أن الصورة الديموغرافية للإقليم تغيرت الآن كثيرا عما كانت عليه لأن هذا المبدأ لم يطبق على الألبان العائدين، ولأن الهجرة الجماعية للسكان الألبان من الدول المجاورة لم تكن تخضع لمراقبة؛

٤ - الإجراءات المعقدة للعودة السارية حتى اليوم واقتراها بقله جهوزية وكفاءة القائمين على إنفاذها. كان تخطيط المشاريع المعقدة لعودة المشردين داخليا وتصميمها وإقرارها يعهد به إلى أشخاص لا تتوفر لديهم المعارف الكافية ولا الخبرات ذات الصلة. فأولئك الذين يفصلون في مشاريع عودة المشردين داخليا ويفصلون من ثم في مستقبلهم ومصائرهم، هم أشخاص تنقصهم المعلومات فيما يتعلق بكل من الإجراءات أو الممارسة الإيجابية في مجال العودة. فالسلطات المحلية وإدارة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة ليست كفؤة، وغير جاهزة، وفاسدة في حين أثبتت إدارة البعثة عدم اهتمامها وانعدام كفاءتها؛

٥ - عدم اهتمام البعثة بالعودة وقيامها بصورة غير قانونية بنقل اختصاصات إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. إجراءات العودة ليست شفافة، وكثيرا ما تستجد حالات تنم عن سوء استعمال وفرض شروط، وبخاصة من جانب سلطات البلديات. فهي كي تعطي موافقتها على عودة لاجئين وإصدار تراخيص لبناء مساكن للعائدين، تطالب في المقابل ببناء هياكل أساسية ترى أنها هامة. وفي العديد من مشاريع العودة التي توجد اسميا في مرحلة الإنجاز، يشكل "عنصر التوازن" بالنسبة للهياكل الأساسية، ضعف عنصر بناء مساكن العائدين. أما الإدارة التي تقر هذه المشاريع، فهي إدارة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وهو ما يشكل انتهاكا للشروط المحددة؛

٦ - الصناديق المالية المحدودة المخصصة للعودة. بسبب تراجع عدد المانحين والطابع الرمزي للقدرات المالية الآتية من ميزانية مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت، فقد أصبحت مطالب السلطات المحلية مشقة جدا مقارنة بالاحتياجات الحقيقية المتصلة بالعودة. ويتم رصد إجراءات العودة والأموال المخصصة لها بالضعف. كما أن إساءة استخدام أموال العودة يزيد من ترتيب المشردين داخليا، وكذلك من ترتيب المانحين.

(٧) **عدم كفاءة آليات إعادة الممتلكات.** تتسم أدلة إثبات حق الملكية التي تصدرها مديرية الإسكان والممتلكات ووكالة كوسوفو الائتمانية بأنها غير كافية لتتيح استعادة ممتلكات انتزعت غصباً. أما الإجراءات القضائية، وهي المثال الثاني في عملية إعادة الممتلكات، فهي طويلة وتتم باللغة الألبانية مصحوبة بترجمة رديئة في أساسها وقد ثبت أنها تركز التمييز ضد أفراد الطوائف المعرضة للتمييز الإثني؛

ومن ناحية أخرى، تواجه صربيا طلبات جديدة وحالة اجتماعية واقتصادية صعبة إلى أقصى حد (معدل البطالة يصل إلى ٢٦,٧ في المائة). بيد أنها تؤوي نحو ٢٠٧ ٠٠٠ من المشردين داخلياً، معظمهم ليسوا في مراكز تجمع، لا يزالون يعيشون في ظروف صعبة. وقد طلب المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة من صربيا أن تدمج المشردين داخلياً (٢٠٧ ٠٠٠ مشرد) واللاجئين (نحو ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ) مبررة ذلك بأنه طريقة لزيادة مستوى احترام حقوقهم الإنسانية. بيد أن المجتمع الدولي لا يكاد يكون قد فعل شيئاً خلال الأعوام الثمانية الماضية لإرجاع المشردين داخلياً إلى كوسوفو وميتوهيا، أو لإعادة اللاجئين إلى جمهوريات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة التي فروا منها. ونحن نذكر أيضاً بأن التزام هذا المجتمع الدولي ذاته هو الذي كانت من نتائجه عودة ستمائة ألف ألباني إلى كوسوفو وميتوهيا في ظرف ثلاثة أشهر فقط. فهل يفهم من هذا أن الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى في العلاقات الدولية لا تجد مبررات للتطهير العرقي إلا إذا كان ضحاياه من الصرب؟

٤-٣ نتائج إهمال عملية العودة

مقاطعات في كوسوفو وميتوهيا	بلديات في كوسوفو وميتوهيا	عدد المستوطنات التي كان الصرب يعيشون فيها قبل حزيران/يونيه ١٩٩٩	عدد المستوطنات التي شملها التطهير العرقي بعد حزيران/يونيه ١٩٩٩
بيتش (غرب الإقليم)	دياكوفيتشا	٨	٨
	ديتشان	١٣	١٣
	كلينا	٢٤	٢٤
	بيتش	٣٨	٣٧
	إستوك	٣٦	٣٥

مقاطعات في كوسوفو وميتوهيا	بلديات في كوسوفو وميتوهيا	عدد المستوطنات التي كان الصرب يعيشون فيها قبل حزيران/يونيه ١٩٩٩	عدد المستوطنات التي شملها التطهير العرقي بعد حزيران/يونيه ١٩٩٩
كوسوفسكا ميتروفيتشا (شمال الإقليم)	فوجيترن	٢٧	٢٤
	كوسوفسكا ميتروفيتشا	١٢	٩
	سربيتشا	١١	٩
كوسوفو (وسط شرق الإقليم)	بريشيتينا	١٩	٧
	كوسوفو بوليه	١١	٧
	ليبيليان	٢٣	١٢
	بودوييفو	٢٨	٢٧
	أوبيلتش	١٠	٥
	شتميليه	٤	٤
	أوروجفاك	٢٣	٢٣
	كاتسانك	٣	٣
كوسوفسكو بومورافليه (جنوب شرق الإقليم)	غنبييلان	٢٣	٧
	فيتينا	١٩	١٢
	كوسوفسكا كامينكا	٤١	٥
	نوفو بردو	١٠	١
بريجرن (جنوب الإقليم)	سوفاريكا	١٠	١٠
	أوراهوفاك	٨	٦
	بريجرن	٢٦	٢٣
المجموع		٤٢٧	٣١١

٥ - الاقتصاد

٥-١ الخصخصة

بدأت عملية الخصخصة في آذار/مارس ٢٠٠٣^(١). وتقوم بها وكالة كوسوفو الاستثمارية، وهي هيئة مستقلة داخل إدارة البعثة المؤقتة أنشئت لإدارة ممتلكات المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات المملوكة للمجتمع واتخاذ التدابير التي تراها مناسبة للمحافظة على قيمة الممتلكات أو تعزيزها. وتبيع الوكالة أسهم الفروع المنشأة حديثاً ("المشروعات الجديدة") التي تُحال إليها أصول المؤسسات المملوكة للمجتمع وتنظم عملية الخصخصة وفقاً لطريقة تقسيم المؤسسات إلى عدة فروع ومبادئ التصفية الطوعية. ويحتفظ برؤوس الأموال الآتية من بيع المؤسسات في حساب مستقل للوكالة، وتدير الوكالة هذه المبالغ. ويخصص معظم تلك المبالغ (٨٠ في المائة من الأموال المجمعة من بيع المؤسسات) للدائنين والمالكين، بينما تخصص نسبة ٢٠ في المائة للعاملين في المؤسسة المملوكة للمجتمع الذين لهم نصيب في الأسهم عملاً بالقوائم التي يعدها الجهاز الذي يمثل العمال وتؤكد الوكالة في وقت لاحق.

وقد أُعلن حتى الآن عن ثلاثين مناقصة تشمل ٣٦١ مؤسسة قديمة و ٤٤٥ شركة كُونت حديثاً تم التحقق من ٣٣٠ شركة منها وتم جمع ٣٠٣,٣٦٧ مليون يورو.

٥-٢ الاعتراضات الأساسية على عملية الخصخصة

١ - الاستئجار مع حق التصرف - تجاوز الحق

تتيح اللائحة ١٣/٢٠٠٣ للممثل الخاص للأمين العام بشأن تعديل حق استخدام الأملاك العقارية المملوكة للمجتمع للفرع المنشأ حديثاً اكتساب حق استئجار الأملاك التي نقلت من المؤسسات المملوكة للمجتمع، وليس حق استخدامها، وذلك لفترة ٩٩ سنة. وينطوي حق الاستئجار هذا أيضاً على إمكانية نقل الأملاك إلى أشخاص آخرين، وهي

(١) يعتمد التحول إلى القطاع الخاص في كوسوفو وميتوهيا على القواعد التنظيمية التي وضعها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة: (أ) القاعدة التنظيمية ١٣/٢٠٠٣ بشأن تغيير الحق في استعمال العقارات المملوكة للمجتمع؛ (ب) وقد عدلتها القاعدة التنظيمية ٤٥/٢٠٠٤ (غيرت هذه القاعدة التنظيمية الحق في استعمال ممتلكات المؤسسات المملوكة للمجتمع التي تنقل إلى فروع أنشئت حديثاً لهذه المؤسسات لإيجارها، مع إمكانية نقل هذه الممتلكات مرة أخرى إلى أشخاص ثالثة)؛ (ج) القاعدة التنظيمية ١٢/٢٠٠٢ بشأن إنشاء وكالة كوسوفو الاستثمارية؛ (د) وقد عدلتها القاعدة ١٨/٢٠٠٥ المتعلقة بوكالة كوسوفو الاستثمارية التي تدير الوكالة المؤسسات المملوكة للمجتمع وغير ذلك من أشكال الملكية المسجلة والكائنة في كوسوفو؛ وللوكالة الحق في تأسيس فروع للمؤسسات المملوكة للمجتمع وبيع أسهمها.

عملية تكتسب بموجبها جميع خصائص الملكية. ومن ثم، فقد انتهك أحد المبادئ القانونية الأساسية - مبدأ أنه لا يجوز لأحد أن ينقل إلى الغير أكثر من الحق الذي يتمتع به هو نفسه. تقوم وكالة كوسوفو الاستثمارية، بوصفها مؤسسة تابعة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بإدخال تغيير دائم على حقوق الملكية، لأن الاستئجار لمدة ٩٩ سنة يساوي عمليا الحرمان من حقوق الملكية، بما أن المالك الحقيقي لا يقرر لا في التأجير ولا في إنجائه، ولأن للمستأجر حق التصرف بالملكات.

٢ - تجاهل حقوق الدائنين والمالكين السابقين

وتنتهك عملية الخصخصة الجارية بشكل فاضح حقوق المالكين والدائنين السابقين. أولا، قضية ملكية المؤسسات المخصصة قضية تثير نزاعات لأنه لم يكن هناك، قبل عملية الخصخصة، أي حل منهجي لمشكل ملكية المؤسسات المقرر خصصتها. فقد أسست جمهورية صربيا العديد من هذه المؤسسات، وكانت مؤسساتها وصناديقها تستثمر في هذه المؤسسات لعقود، وكذلك فعلت عدة هيئات اعتبارية وطنية ودولية. وهذه صناديق وأمالك هامة لا يمكن تجاهل مالكيها الحقيقيين (يمكن الاطلاع على الأدلة في سجلات المحاكم). وأنشأت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، من خلال لوائحها، أساسا قانونيا للمساواة بين جميع المؤسسات المملوكة للمجتمع في إقليم كوسوفو وميتوهيا وبدأت عملية الخصخصة بناء على هذه الأسس. وأرشدت البعثة المتضررين إلى المطالبة بحقوقهم أمام المحاكم. بيد أن اللائحتين (١٢/٢٠٠٢ و ١٨/٢٠٠٥) المتصلتين بوكالة كوسوفو الاستثمارية لا تتوسعان في تحديد الأسس القانونية للمساواة بين جميع المؤسسات المملوكة للمجتمع في كوسوفو وميتوهيا مع العلم أن حقوق الملكية لم تحدد فيها سابقا. وشملت عملية الخصخصة، بهذا الطريقة المفتقدة للأسس القانونية، جميع المؤسسات المملوكة للمجتمع والمؤسسات العامة في إقليم كوسوفو وميتوهيا فقط لأنها موجودة جغرافيا في هذا الإقليم.

ثانيا، لم يكن ثمة حل منهجي لمطالب الأشخاص الاقتصاديين الآخرين فيما يتعلق بالمؤسسات المخصصة: مطالبات من مقاولات ومصارف أخرى من باقي أراضي جمهورية صربيا، والديون المضمونة من الدولة، والديون الخارجية المضمونة من المصارف خارج كوسوفو وميتوهيا، وقضية المؤسسات المترابطة، وما إلى ذلك. ويقال للدائنين بكل بساطة، أن يطالبوا بحقوقهم أمام المحاكم.

ثالثا، تبدو الحماية القضائية لحقوق الملكية وحقوق الدائنين التي يفترض أن تتم عبر الدائرة الخاصة لمحكمة كوسوفو العليا (اللائحة ١٣/٢٠٠٢) من دون فعالية في الواقع.

ولا تعكس التركيبة الإثنية لهذه المؤسسة التركيبية الإثنية للإقليم؛ كما أن الإجراءات القضائية طويلة وغير مضمونة؛ ولا يمكن لذوي الحقوق الحصول على حقوقهم حتى نهاية هذه الإجراءات^(٢).

رابعاً، وحتى لو كان ثمة حكم لصالح الدائنين والمالكين، تبقى إمكانية صرف تعويض حقيقي ومنصف للمالكين والدائنين السابقين محل نزاع، بما أن الأموال المجمدة في حساب منفصل لو كالة كوسوفو الاستثنائية تفقد قيمتها تماماً حتى نهاية إجراءات المحكمة.

خامساً، تُجوهلت في عملية الخصخصة في كوسوفو قضية إلغاء التأمين تجاهلاً تاماً. وبالرغم من عدم وجود قواعد قانونية حالياً في كوسوفو وميتوهيا تنظم إلغاء التأمين، لا ينبغي تجاهل قضية إعادة الأملاك التي جرى تأمينها بعد الحرب العالمية الثانية. وفي حالة استمرار عملية الخصخصة في كوسوفو وميتوهيا وفقاً لمبدأ "الاستئجار لمدة ٩٩ سنة مع حق التصرف"، وحصولها قبل إلغاء التأمين، فإنها تضعف احتمالات استعادة أصحاب الأملاك المؤممة لأموالهم. ويجري تنفيذ عملية إلغاء التأمين في صربيا والمنطقة، في حين تُعامل الأملاك المؤممة في كوسوفو وميتوهيا كما لو كانت أملاكاً مملوكة للمجتمع.

سادساً، علاوة على تجاهل مصالح المالكين والدائنين السابقين، تثير عملية الخصخصة في كوسوفو وميتوهيا شكوكاً قانونية. فهي تضع أساساً لمباشرة إجراءات قضائية فيما يتعلق بحقوق الملكية، وبتعويض الديون، وإنشاء حقوق التعويض أمام المحاكم في كوسوفو وميتوهيا والمحاكم الدولية والتحكيم الدولي - وتعزيز إمكانيات التشكيك في حقوق الملكية. ولا تساهم هذه الشكوك القانونية في إنشاء فضاء جذاب للمستثمرين الأجانب وتفسر إلى حد كبير سبب بقائهم بعيداً.

٣ - تمييز ضد الصرب وغيرهم من الطوائف التي تعاني التمييز الإثني

يتم التمييز ضد الصرب وغيرهم من الطوائف التي تعاني التمييز الإثني في عملية الخصخصة في كوسوفو وميتوهيا من خلال مسارين: أولاً، في عملية تعويض العمال المطرودين من المؤسسات المملوكة للمجتمع التي شملتها عملية الخصخصة، وثانياً، من خلال إنشاء تركيبة صافية إثنية للمالكين الجدد للشركات في كوسوفو وميتوهيا.

أولاً، تنص لوائح بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على أن ٢٠ في المائة من الأموال المتأتية من الخصخصة تعود للأشخاص الذين كانوا مسجلين عمالاً في مؤسسة

(٢) قدمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقييمها للنظام القضائي في كوسوفو وميتوهيا في "الاستعراض الأول للنظام القضائي المدني"، ٢٠٠٦/٠٦.

مملوكة للمجتمع وقت خصصتها، شرط أن يكونوا قد عملوا في المقولة المعنية ثلاث سنوات على الأقل. وقد ساهمت البعثة، بهذه اللائحة، في التطهير الإثني لكوسوفو وميتوهيا.

وتتضمن قائمة العمال المخولين التعويض هيئة تمثل العمال، بتعاون مع اتحاد النقابات الحرة في كوسوفو. وبعد ذلك، تقدم القائمة إلى وكالة كوسوفو الاستثمارية التي تدخل التصويبات إذا لزم الأمر وتصوغ النسخة النهائية. ويمكن العمال غير المدرجين في القائمة، الذين يظنون أنهم كانوا سيسجلون لولا التمييز ضدهم، الاستئناف أمام الدائرة الخاصة لمحكمة كوسوفو العليا في أجل ٢٠ يوما من تاريخ الإعلان النهائي للقائمة في وسائل الإعلام. ويجب أن يتضمن كل استئناف الوثائق ذات الصلة.

وفي أغلب الحالات، حذفت أسماء العاملين السابقين من الصرب ومن القوميات الأخرى التي تعاني من التمييز من هذه القوائم، بالرغم من أنهم عملوا لسنوات عديدة في مؤسسات في كوسوفو وميتوهيا^(٣). وعند انطلاق عملية الخصخصة، كان أفراد الطوائف التي تعاني التمييز الذين طردوا من إقليم كوسوفو وميتوهيا لاجئين ومشردين داخليا. ولا يمكنهم إثبات حقوقهم إلا أمام المحاكم. وتحويل دون وصولهم إلى القوائم والوثائق اللازمة معوقات شديدة.

ويواجه أفراد الطوائف التي تعاني التمييز الإثني الذين بقوا في إقليم كوسوفو وميتوهيا وضعاً صعباً أيضاً. فقد تعرضوا في أغلب الحالات للطرود ولا يوجدون على القوائم. وبما أنهم لا يستطيعون إلا نادراً الاتصال بالمؤسسات التي كانوا يعملون لها، لأسباب أمنية، فإنهم يواجهون صعوبات في جمع الوثائق اللازمة لإثبات حقوقهم أمام المحاكم.

إن أكبر مشكل هو أن محفوظات المؤسسات المملوكة للمجتمع قد تم تدمير أغلبها.

ويعتبر الأجل النهائي القصير الذي لا يتجاوز عشرين يوما الذي ينبغي أن تقدم خلاله الوثائق إلى المحكمة أحد العقبات الإجرائية في هذه الظروف.

ثانياً، وفقاً للبيانات الرسمية لوكالة كوسوفو الاستثمارية المستخلصة من الجولتين الأولى والثانية من عملية الخصخصة في كوسوفو وميتوهيا، فإن من اشتروا الشركات هم في أغلب الحالات من الألبان. وما كان لهذه الحالة أن تكون محل منازعات، لو لم تسبقها بفترة وجيزة جدلاً صراعات مأساوية بين المجموعات الإثنية. لكن بالنظر إلى هذه الحقيقة، لا تساهم التركيبة الخالصة إثنية لهيكل المالكين الجدد لرأس المال في كوسوفو وميتوهيا، في عملية عودة

(٣) وفقاً لبيانات من موقع وكالة كوسوفو الاستثمارية الرسمي على الإنترنت.

اللاجئين والمشردين داخليا، كما لا تسهل تشغيل مواطنين من المجموعات الإثنية الأخرى، ولا يمكن تجاهلها في ظروف واقع خارج من فترة صراع.

وتوقفت وكالة كوسوفو الاستثنائية، في جميع جولات التخصخصة اللاحقة، عن إعلان أسماء المشترين للجمهور. وقد كان هذا الاعتراض على عملية التخصخصة في كوسوفو وميتوهيا هو الاعتراض نفسه الذي أعرب عنه أيضا المبعوث الخاص للأمين العام، كاي إيدي^(٤)، في تقريره. ويشير في هذا التقرير إلى أهمية أن يُشمل أفراد الطوائف التي تعاني التمييز الإثني في عملية التخصخصة ويبين إمكانية التمييز ضدهم عندما يتعلق الأمر بالعمل في المؤسسات المخصصة.

والسبب الآخر لعدم وجود مستثمرين من انتماءات إثنية أخرى هو أيضا أن الوثائق المتصلة بالمؤسسات الجارية خصخصتها هي، في أغلبيتها باللغة الألبانية فقط. ولم يجر تفادي التمييز اللغوي في هذه العملية التي تكتسي أهمية في مواصلة التنمية الاقتصادية لكوسوفو وميتوهيا.

وكثيرا ما يتعرض المشاركون في تقديم العطاءات ممن ليسوا من الألبان لضغوط مباشرة من أجل التخلي عن مشاركتهم، وهو ما يفاقم التمييز بدوره^(٥).

٤ - الطريقة المنتقاة للتخصخصة غير شفافة

يبحث فريق الاتصال، في تقريره الصادر في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة على ضمان شفافية عمليات تقديم العطاءات وعملية التخصخصة برمتها^(٦). بيد أن إجراءات بيع "المؤسسات الجديدة" من خلال العطاءات ذاتها ليست، بحكم طبيعتها متيسرة للجمهور بقدر تيسر إجراءات المزادات العلنية. فإجراءات العطاءات تعني تقديم عروض مغلقة تقوم لجنة خاصة باختيار أفضلها، بينما يعني المزاد العلني التنافس العلني لمقدمي العطاءات.

(٤) رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى مجلس الأمن - تقرير عن الاستعراض الشامل للحالة في كوسوفو، قدمه السيد كاي إيدي، المبعوث الخاص للأمين العام.

(٥) هذا هو الحال مع خصخصة فندق "غراند" في بريشتينا التي جاء أكبر عطاء متعلق بها من شركة مقدونية فازت في المناقصة، لكنها قررت الانسحاب بسبب التهديدات والضغوط كما خسرت حق استرجاع مبلغ تأمين العطاء.

(٦) <http://pristina.usmission.gov/press/prs45.htm>

وليس لدى الجمهور أية معلومات عن قدم أكبر عرض في عملية تقديم العطاءات ومن هو المالك الجديد للمؤسسة، لأن وكالة كوسوفو الاستثمارية كوسوفو لم تعد تنشر أسماءهم^(٧).

ويشير غياب المعلومات ذات الصلة والإقصاء الكبير للجمهور إلى أن شفافية العملية لا تتعدى مستوى الإعلان وتترك متسعا لإساءة الاستخدام.

٥ - خصخصة المصانع الكبيرة

تظهر تجربة الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، المتعلقة بخصخصة المصانع الكبيرة التي تسهم في التنمية، أن الخصخصة دامت لفترة ١٠-١٥ عاما وأجريت على مراحل عدة. فكل عملية خصخصة تتم في ظروف تتسم بالمخاطر السياسية الكبيرة، وهي الحال فيما يتعلق بالخصخصة في كوسوفو وميتوهيا، تنتج عنها أرباح أقل. ومن ثم، اقترح البنك الدولي تأجيل عملية خصخصة المصانع الكبيرة في كوسوفو وميتوهيا^(٨).

إلا أن إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تساند خصخصة المصانع الكبيرة. فقد أعلنت بالفعل عن التحديد المسبق لأهلية المشاركة في العطاءات، وهي المرحلة الأولى لعملية الخصخصة، مما يسمح بدخول المستثمرين منظومة الطاقة الكهربائية لكوسوفو وميتوهيا بأسلوب يفتقر تماما إلى الشفافية.

ويمكن أيضا أن يشكل سن قوانين بشأن إجراءات منح الامتيازات مخاطرة فيما يتعلق بخصخصة المصانع الكبيرة، على الرغم من توصيات البنك الدولي المذكورة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أرسلت وكالة كوسوفو الاستثمارية العطاء على مدير "تربتشا"^(٩)، الذي سيدير المصنع لحين وضع الصيغة النهائية لعملية إعادة التنظيم. ولا يكشف هذا العطاء عن المعايير المتعلقة بمؤهلات المدير وخبراته. ولم يُدع إلى هذا المجلس صندوق صربيا الإنمائي، وهو أكبر المساهمين (٥٥ في المائة) وأحد أكبر الدائنين (٦٠ مليون يورو). وطلبت حكومة صربيا ضم ممثلها، إلا أن البعثة تجاهلت ذلك.

(٧) تنشر وكالة كوسوفو الاستثمارية عادة رمز مشتري المقابلة الجديدة فقط. فعلى سبيل المثال: تم شراء "Krikos" تحت الرمز "P56"، كما بدأ مشتري فندق "Dardania" تحت الرمز "P92".... بيانات من موقع وكالة كوسوفو الاستثمارية الرسمي على الإنترنت - www.kta-kosovo.org

(٨) تقرير البنك الدولي، رقم 35262-HK од 30.03.2006.

(٩) مجمع تربتشا للمناجم والتعدين والكيماويات هو تكتل مؤلف من ٢٧ شخصا قانونيا، لم يحدد مركزه القانوني، وله إدارتان، إدارة صربية وإدارة تابعة للبعثة.

إن النتائج الاقتصادية للخصخصة في كوسوفو وميتوهيا هي نتائج سلبية: (أ) فمعظم المؤسسات التي جرت خصخصتها لم تبدأ بعد الإنتاج بكفاءة؛ (ب) كما أن الأموال التي جرى الحصول عليها مجمدة في حساب وكالة كوسوفو الاستثمارية. ونأتي هنا للسؤال عن السبب الحقيقي للتعجيل بالخصخصة، حيث كانت الحجج الأساسية لبدئها قبل تسوية وضع الإقليم حججا ذات طابع اقتصادي وإنمائي بحت. ومع أخذ العائدات في الاعتبار، يمكن افتراض أن الخصخصة في كوسوفو وميتوهيا كانت لها دوافع مختلفة تماما^(١٠).

إن الخصخصة وفق هذه الأساليب التي تتبعها البعثة تنتهك الحقوق الأساسية للأفراد والشركات من ذوي الأصول الصربية في المقام الأول. وهذه الخصخصة لا تسهم في تأسيس مجتمع متعدد الأعراق.

وقوبلت مناشدات صربيا للبعثة ولو وكالة كوسوفو الاستثمارية بوقف هذه العملية وإزالة أوجه عدم الكفاءة المذكورة بتجاهل متواصل.

٦ - حقوق الملكية

إعادة الممتلكات المسلوقة

أنشأت البعثة، بهدف إعادة الممتلكات الصربية المسلوقة في كوسوفو وميتوهيا، مديرية الإسكان والممتلكات التي أُسندت إليها ولاية البت في طلبات استعادة الممتلكات وإصدار القرارات بطرد الغاصبين وتنفيذ هذه القرارات. وكان ذلك بموجب اللائحتين ٢٣/١١٩٩ و ٦٠/٢٠٠٠. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، تلقت المديرية ٢٩ ٠٠٠ طلب معظمها مقدم من الصرب. ويتفاخر ممثلو البعثة ومديرية الإسكان والممتلكات ووكالة كوسوفو العقارية بتسوية ٩٠ في المائة من الطلبات الواردة، ويعترفون في نفس الوقت بعدم تنفيذ ٢٥ ٠٠٠ قرار بشأن إعادة الممتلكات.

هناك أيضا حالات عديدة جرت فيها الموافقة على طلبات الصرب وتم طرد الغاصبين الألبان، ولكن بما أن الصرب لم يتمكنوا من البقاء في بيئات مثل بريشتينا، فقد سُلّبت تلك الشقق مجددا. ورُفضت طلبات طرد الغاصبين الجدد لأن الوكالة أنهت القضية، ويقع على عاتق شرطة كوسوفو، مسؤولية اتخاذ المزيد من الإجراءات ولكنها كثيرا ما تتجاهل الأمر. وترى مديرية الإسكان والممتلكات أيضا أنها حلت قضايا بشكل إيجابي

(١٠) ومثال على ذلك بيع "مصنع الجعة في بتش" مقابل ١١ مليون يورو فقط، في حين تباع مصانع للجعة في غربي البلقان بأسعار تتراوح ما بين ١٠٠ إلى ٣٠٠ مليون يورو.

باتخاذها قرارا تفسيريا بإعادة الممتلكات إلى صاحبها، رغم ما اتضح لاحقا من أن ممتلكات قد تعرضت للتدمير.

وكثيرا ما يدمر الغاصبون الشقق والمنازل قبل أن يغادروها. وفي معظم القضايا، لم يصدر عن شرطة كوسوفو ولا عن أعضاء النيابة العامة أي رد فعل كاف، ولم توجه للجنة أية تهم جنائية. كما أن شرطة كوسوفو لا تساعد الملاك الحقيقيين في محاولاتهم طرد الغاصبين.

وفي عام ٢٠٠٦، أنشأت البعثة مؤسسة جديدة، وهي وكالة كوسوفو العقارية، لإعادة المنازل والشقق المسلوقة وكذلك أماكن الأعمال والأراضي الزراعية وأراضي البناء. كما تتولى الوكالة مسؤولية تنفيذ قرارات مديرية الإسكان والممتلكات. وتلقت الوكالة حتى الآن ٣٣ ٠٠٠ طلب لإعادة ممتلكات مسلوقة، معظمها (٢٦ ٠٠٠) يتعلق بأراض. ورغم مواصلتها تلقي ٥٠٠ طلب أسبوعيا، قررت الوكالة تحديد يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موعدا نهائيا لتقديم الطلبات. ولم يقرر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة يواكيم رويكر تمديد هذا الموعد النهائي.

ومن الحالات المعتادة فيما يتعلق بالممتلكات الصربية المسلوقة، البناء غير القانوني من قبل الألبان. فالمنازل الصربية القديمة تُهدم ويبني الألبان منازل أو أماكن للأعمال مكانها. ولا تستجيب الجهة المعنية في البلديات بمعاينة أعمال التشييد لهذه القضايا، رغم وجود قضايا لم تُحل تتعلق بحقوق الملكية وإجراءات عالقة أمام الوكالة. ولا تتخذ الجهة المعنية في البلديات بمعاينة أعمال التشييد ولا دائرة الشرطة في كوسوفو أي إجراء عندما يطلب الملاك الحقيقيون ذلك. فمن بين الغاصبين كذلك موظفون في البلديات وأفراد من دائرة الشرطة في كوسوفو. وكان ذلك سبب تعليق العمل باللائحة ٥٠/٢٠٠٦ المعنية بإعادة الممتلكات في آب/أغسطس ٢٠٠٧. فقد عارض الموظفون الألبان في العديد من المدن تنفيذها (وأفضل قضية معروفة تلك التي حدثت في كلينا).

وحدير بالذكر أن القوة الأمنية الدولية في كوسوفو هي أيضا من بين غاصبي

الممتلكات في كوسوفو وميتوهيا، حيث تشغل ممتلكات خاصة ولا تدفع إيجارا أو تدفع إيجارات غير كافية.

٧ - التراث الثقافي الصربي في كوسوفو وميتوهيا

تؤكد المعالم الأثرية الصربية العديدة التي أنشئت عبر القرون الأهمية التاريخية لإقليم كوسوفو وميتوهيا بالنسبة للشعب الصربي ودولته وكنيسته. فالمعالم الأثرية التاريخية الصربية

والمعالم الأثرية الثقافية في كوسوفو وميتوهيا تعد تعبيراً لن يتكرر عن الإبداع في مختلف العصور، وهي تحفظ ذكرى الدولة الصربية القوية في القرون الوسطى والكوارث التاريخية والجمود تحت الاحتلال خلال قرون عديدة.

فما من شك أن تدمير التراث الثقافي الصربي وإزالة آثار تطور الدولة والكنيسة الصربيتين في إقليم كوسوفو وميتوهيا ينافيان معايير التحضر. فتدمير التراث الثقافي الصربي، وإعادة تسميته تراث لشعوب أخرى، ومواصلة إزالة رموز الهوية الثقافية للشعب الصربي، يمثل إبادة واضحة لثقافة عرقية في أوروبا المعاصرة.

فالتراث الصربي الفني والثقافي والمقدس في كوسوفو وميتوهيا (المعالم الأثرية الثقافية المنقولة والثابتة) يعاني ولا يزال يعاني من أضرار وتدمير شديد القسوة والوحشية بسبب أعمال التدمير الناتجة عن الحرب، والاعتداءات التخريبية اليومية، وبسبب تقليص إمكانية قيام المؤسسات الصربية المعنية برصد الموجودات الصربية المقدسة، بل وإلغاء تلك الإمكانية تقريباً. فوجود تلك المؤسسات لا يقبله الجانب الألباني. ومن ثم، فإن نشاط المؤسسات الصربية المخولة مسؤولية الحماية والحفظ يعد محدوداً بمشاركة عرضية فحسب يقوم بها أفراد من الخبراء الصرب في حماية التراث الثقافي الصربي وإعادة بنائه.

وكان البرنامج المشترك لمجلس أوروبا ومفوضية الاتحاد الأوروبي المعنون "خطط المشاريع من أجل إعادة البناء والرصد المتكاملين للتراث المعماري والأثري"، قد بدأ في بلدان البلقان عام ٢٠٠٣. ويضم هذا البرنامج أيضاً التراث الثقافي الصربي في كوسوفو وميتوهيا. ووُضعت في شباط/فبراير ٢٠٠٤ قائمة أولويات العمل المتعلقة بإعادة بناء المعالم والمواقع الأثرية. وتُفحّص القائمة في أيار/مايو ٢٠٠٤ لتشمل أهم المعالم الأثرية التي تضررت في آذار/مارس ٢٠٠٤. وتضم القائمة ١١ معلماً أثرياً أرثوذكسياً صربياً، ووافقت عليها البعثة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة ووزارة الثقافة بجمهورية صربيا. ولا يُمكن هذا البرنامج أيضاً المؤسسات الصربية المعنية بالحماية والحفظ من أداء عملها المخولة القيام به.

وكانت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والوزارة المؤقتة للثقافة في كوسوفو والبعثة، قد وقعت، في مطلع عام ٢٠٠٥، وبمبادرة من مجلس أوروبا، على "مذكرة التفاهم والمبادئ العامة لإعادة بناء الكنائس الأرثوذكسية الصربية، والمباني ذات الطابع الثقافي والتاريخي، والمواقع الدينية الأخرى التي تضررت خلال أحداث الشغب، في آذار/مارس ٢٠٠٤"، بوصفها مراقبا (شاهداً)، وذلك في إطار البرنامج المشترك المذكور أعلاه. وعملاً بهذه المذكرة، شكّل فريق عامل مشترك معني بإعادة البناء تحت اسم لجنة تنفيذ إعادة البناء، يضم

ممثلاً عن الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وممثلاً عن وزارة الثقافة الصربية، وهو مدير معهد جمهورية صربيا لحماية المعالم الأثرية الثقافية. وبمشاركتها في هذا الفريق العامل، تكون وزارة الثقافة الصربية قد منحت الشرعية لهذه العملية. ورغم أن مشاركة وزارة الثقافة في ذلك الأمر يشكل دعماً منها لعملية إعادة البناء في الإقليم، فإن المؤسسات الصربية المعنية بالحماية والحفظ لا يمكنها المشاركة في حماية التراث الثقافي الصربي وإعادة بنائه. والممكن فقط هو مشاركة عرضية لأفراد من الخبراء الصرب في مشاريع معينة. ومن ثم، فإن الإدارة الدولية تجبر صربيا على نقل اختصاصاتها إلى مؤسسات الإقليم (مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة) غير المؤهلة لذلك من ناحية المعارف والخبرات والقدرات.

وبمشاركة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو في عملية إعادة البناء، فإنه يتعين عليها الوفاء بالمعيار المحدد لهذا المجال (المعيار السادس). إلا أن المذكرة تتعلق فقط بالأضرار التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤. ولا تهتم البعثة ولا مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بالأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي الصربي في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤.

ويحاول مجلس أوروبا توسيع نطاق آلية التعاون التي أعقبت مذكرة التفاهم لتصبح نموذجاً دائماً لإطار مؤسسي من أجل حماية التراث الثقافي الصربي في كوسوفو وميتوهيا. وبذلك يدعم مجلس أوروبا إقصاء المؤسسات الصربية المعنية بإعادة البناء والحفظ من عملية إعادة بناء التراث الثقافي الصربي في كوسوفو وميتوهيا.

٧-١ الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي الصربي في كوسوفو وميتوهيا

وفقاً للبيانات الصادرة عن حكومة جمهورية صربيا منذ عام ١٩٩٩، تعرضت ١٥٦ كنيسة وديرا للتدمير، دُمر ٣٤ منها في الفترة ١٧-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤.

وكانت البعثة الثانية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في آذار/مارس ٢٠٠٤، قد أبدت الملاحظات التالية (مقتبسة من التقرير): "ضرر مدمر ناجم عن حريق"؛ "نتيجة حالة هياج غير متحضرة"؛ "دم الرعاع الجدران الخارجية"؛ "أُقيت قنابل كذلك"؛ "مدمر تماماً"؛ "دُمر قبر الإمبراطور دوشان ودُنس"؛ "دمر الغوغاء كامل الحي الصربي بالمدينة القديمة في بريزرين"؛ "دُنست المقابر وخربت"؛ "دُمر الدير تماماً"؛ "رسم المخربون نقوشاً مقززة على الجدران"؛ "خُرب المذبح"، إلى غير ذلك.

وأبدت ثلاث من بعثات المجلس الأوروبي الملاحظات التالية في عام ٢٠٠٤ (مقتبسة من التقارير): "تدمير القبة وبرج الجرس"، "تدمير اللوحات على الجدران"، "إلحاق ضرر بالداخل من خلال التفجيرات والحرائق"، "تدنيس المقابر وإلحاق ضرر بها"، "إلحاق

الضرر بواسطة الحرائق والنهب، "سويت بالأرض"، "قطعت الأشجار"، "رُميت الكنيسة ومساكنها الليلية بالحجارة"، الخ.

تحول المنطقة وتعرض التراث الثقافي الصربي للخطر بسبب تزايد عمليات البناء غير الرسمية: شيء كبير بشكل مفرط في غازيمستان؛ وتدخل الأشياء السكنية في ساحة كنيسة القديسة عذراء لييفيش من فوق السور المحيط؛ وتعرض الأشياء الصناعية وأشياء خدمة المطاعم الضواحي المباشرة لدير غوريوتش للخطر؛ ويدمر البناء غير الرسمي الخصائص الطبيعية الاستثنائية لبريزوفيتشا، الخ.

تدمير مواقع بسبب بناء مستوطنات جديدة: تسوية/ردم مقبرة صربية في بريشتينا (في عام ٢٠٠٧)، الخ.

تدمير البيئة المحيطة بالتراث الثقافي والطبيعي الصربي: تحويل بعض المواقع الحضرية المهمة (ذروة بريفيلاش عند مدخل سريداتشكا زوبا) وطرق بأكملها (المناطق المحاذية لطرق المرور) إلى مناطق نفايات؛ وتدمير النظام الأيكولوجي بسبب الإدارة غير الملائمة لتراكمات المياه - مثلاً نهر غراتشانكا، الخ.

التخلص من التراث الثقافي الصربي عن طريق استبعاد الأسماء الجغرافية أو تغييرها: يغفل اسم ميتوهيا من اسم المحافظة (حتى في اليونيسكو - قدم الجانب الصربي الوثيقة "معالم القرون الوسطى الصربية في كوسوفو وميتوهيا" ولكن الوثيقة اعتمدت تحت عنوان "معالم القرون الوسطى في كوسوفو" فأغفلت منه كلمتان رئيسيتان، أي "الصربية" و "ميتوهيا"، فأجريت بذلك عملية إعادة تسمية و "إزالة الصبغة الصربية".

الانتهاكات القانونية: خلال عملية الحماية وإعادة البناء، يتم انتهاك قوانين الدولة الصربية، فضلاً عن أحكام اتفاقيات دولية؛ ويتم خرق الإجراءات في عملية إصدار قوانين تتعلق بالحماية وإعادة البناء - لا تجرى أي مشاورات مع الدولة الصربية، وهي عضو في المجلس الأوروبي وكذلك في اليونيسكو، وتُقدّم قوانين جديدة إلى هاتين المنظميتين للموافقة عليها.

٧-٢ خصائص محددة من التراث الثقافي الصربي في كوسوفو وميتوهيا

- هناك في كوسوفو وميتوهيا ١ ٣٠٠ كنيسة ودير أورثوذكسي؛ و ٤٥٩ ملكية ثقافية عقارية؛ و ٦٢ أثراً ذا أهمية استثنائية لصربيا والصرب. ولجرد المقارنة: هناك في بلغراد، عاصمة صربيا، ٩ (تسعة) فقط من هذه الآثار ولكنها لا تعود إلى القرون الوسطى؛

- بطركية بيتش: مقر الكنيسة الأورثوذكسية الصربية والبطريك الصربي؛

- غراتشانيكا: مقر إيبارشى - بريزرن وكوسوفو - ميتوهيا المنقول؛
- أقدم مقر للكنيسة الصربية في كوسوفو وميتوهيا - أسقفية القديسة عذراء هفوستان منذ عام ١٢١٩؛
- كنائس قبور الحكام الصرب: دير كبار الملائكة المقدسين (Saint Archangels) بالقرب من بريزرن (ستيفان دوشان)، وبانيسكا (ستيفان الثاني ميلوتين)، وديتشانى (ستيفان الثالث ديتشانسكي)؛ ومواقع مقابر الشخصيات الرفيعة المقام في الكنيسة: بطركية بيتش التي دُفن فيها ثلاثة بطاركة وأربعة رؤساء أساقفة؛ ومواقع مقابر النساك: ديفيتش، حيث دُفن جوانيكبي ديفيتشكي، الخ.
- وتتضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي، الثقافي والطبيعي، ما يلي: دير ديتشانى، ودير غراتشانيكا، وبطركية دير بيتش، وكنيسة القديسة عذراء ليفيش؛
- ترد نفس المعالم أيضاً في قائمة اليونسكو للتراث العالمي المهدد بالاندثار؛
- يرد جبل شار في قائمة اليونسكو الأولية لإدراجه في التراث الثقافي والطبيعي العالمي؛
- تمثل مدينة نوفو بردو كياناً تاريخياً محدداً: "رمز ثراء صربيا في القرون الوسطى"، أكبر مدينة للتعددين والتجارة في القرون الوسطى في البلقان (كان هناك في القرون الوسطى حوالي ٣٠ مدينة في كوسوفو وميتوهيا)؛ مدينة طبقت النظام الداخلي ومدونة ديسبوت ستيفان لازليفيتش؛
- مركب غازيمستان الضخم، بوصفه موقع معركة كوسوفو (عام ١٣٨٩)؛
- الذرى الفنية: الإبداع الهندسي الحقيقي للكنيسة ذات القباب الخمس داخل دير غراتشانيكا، وتشكيلات فريسكو ذات قيمة فنية عالية في الفن البيزنطي في كنيسة القديسة عذراء ليفيش؛ وجمال الزخرفة بالحجر في ديتشانى وبانيسكا، وتناسق كنائس بطركية بيتش؛ ولوحات فريسكو فريدة من نوعها؛
- نماذج مهمة تمثل الهندسة غير الدينية والشعبية: بلاطات الحكام الصرب، والجسور، وأقدم كوخ خشبي في صربيا "متزل دانيوفيتش"، الذي دُمّر بشكل يتعذر إصلاحه؛
- موثيق متعددة بشأن بناء الكنائس والأديرة والتبرعات المتعلقة بها؛
- المدونة القانونية للإمبراطور دوشان - أثر قانوني من القرون الوسطى (عام ١٣٤٩ وعام ١٣٥٤)؛

- كنوز أديرة غنية (كاملة أو مجزأة)؛
- أيقونات متعددة وكتب وأشياء دينية.

٧-٣ التراث الثقافي الصربي تحت إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

على الرغم من التدمير الواضح للمعالم الثقافية الصربية في الفترة التالية مباشرة لحزيران/يونيه ١٩٩٩، لم تتخذ البعثة وكيفور أي مبادرة لوقفه أو منعه.

ولم تنفذ البعثة وكيفور أحكام اتفاقية لاهاي (اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح - لاهاي، ١٩٥٤)، ولا حكم الوثيقة ذات الصلة المشتركة بين البعثة وجمهورية صربيا الاتحادية/صربيا الموقعة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

ولم تقوما بما يلي:

- منع أو ردع أو وقف أي عمل تخريبي موجه ضد الملكية الثقافية (المادة ٤، اتفاقية لاهاي)،
- دعم "جهود السلطات الوطنية ذات الصلة" لضمان حماية وصيانة الملكية الثقافية (المادة ٥ من اتفاقية لاهاي)،

- تمكين القوات المسلحة وخبراء الطرف المتعاقد السامي من رصد احترام الملكية الثقافية والتعاون مع السلطات المدنية المسؤولة عن حفظها (المادة ٧، اتفاقية لاهاي).

وتولت البعثة الإدارة المدنية في كوسوفو وميتوهيا بعد اتفاق كومانوفو في عام ١٩٩٩، ولم تقدم قط تقريراً ملائماً عن أعمال تخريب الملكية الثقافية لا في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى آذار/مارس ٢٠٠٤، ولا بعد آذار/مارس ٢٠٠٤.

ولم تشرك البعثة اليونسكو لا بشكل ملائم ولا فوري في حماية التراث الثقافي الصربي وإعادة بنائه. وجاءت بعثة اليونسكو الرسمية الأولى إلى كوسوفو وميتوهيا (١٢-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣) بدعوة من جمهورية يوغوسلافية الاتحادية. وعاملت اليونسكو التقارير المعدة حتى ذلك الحين على أنها لاغية وكأنها لم تكن.

ومباشرة بعد إصدار اللائحة التنظيمية المتعلقة بالإطار الدستوري، نقلت البعثة الاختصاصات في مجال حماية الملكية الثقافية إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي (المؤسسات)، التي تفتقر إلى القدرات الكافية لحماية التراث الثقافي الصربي وإعادة بنائه.

وفي عام ٢٠٠١، أخذت إدارة الثقافة في البعثة على عاتقها أن تضع "قائمة للتراث المبني"، مع تفسير يشير إلى أن "الجرد السابق لم يكن ممثلاً للمعايير الدولية" (الإحالة ٢٥١/٠١). ولم يتم هذا التقييم في أي من الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة. وهناك شك معقول في أن البعثة أرادت أن تضع سجلاً جديداً لتُمحو من القائمة تلك الممتلكات الثقافية الصربية التي دُمرت أو لحقها ضرر شديد بعد حزيران/يونيه ١٩٩٩.

ولم تشرك المؤسسات والبعثة قط المؤسسات الصربية المعنية، كما أنها لم تدعم إنشاءها ولو في شمال كوسوفو وميتوهيا.

ونشير إلى أن البعثة لم تنفذ الوثائق الدولية التالية، التي يؤدي تنفيذها إلى حماية الملكية الثقافية الصربية:

- البروتوكول الثاني من اتفاقية لاهاي (عام ١٩٩٩)، التي تحدد المسؤولية الجنائية الدولية للأشخاص الذين يدمرون أو يأمرون بتدمير الملكية الثقافية المحمية؛
 - إعلان اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)؛
 - اتفاقية اليونسكو المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠؛
 - اتفاقية اليونسكو المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة (حزيران/يونيه ١٩٩٥).
- ولا يزال تخريب التراث الثقافي الصربي مستمراً دون أن تفرض أية جزاءات على مرتكبيه.

وسمحت البعثة، التي وقعت مذكرة إعادة بناء التراث الثقافي الصربي بوصفها مراقباً (شاهداً)، بأن توقع هذه الوثيقة الكنيسة الأورثوذكسية الصربية والمؤسسات، ولم تسمح بأن توقعها جمهورية صربيا. وهذه سابقة في ممارسة حماية التراث الثقافي لأن حمايتها تدخل ضمن اختصاصات الدولة لا الكنيسة.

٨ - الحوار

على أساس الوثيقة المشتركة بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/صربيا، الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تم تشكيل أفرقة عمل للتعاون. وحالياً، لا يقوم بعمله من

بين هذه الأفرقة سوى الفريق العامل المعني بالمفقودين والمخطوفين. أما الأفرقة العاملة الأخرى فهي حاملة لأن في ذلك تكمن مصلحة الجانب الألباني.

٨-١ المفقودون والمخطوفون

في عام ٢٠٠٤، أنشئ، في إطار الحوار بين بلغراد وبريشينا، فريق عامل للمفقودين. ويشارك في أعمال هذا الفريق ممثلون عن لجنة المفقودين التابعة لحكومة جمهورية صربيا. وفي عام ٢٠٠٥، أنشئ فريق فرعي لمسائل الطب الشرعي. واللجنة الدولية للصليب الأحمر هي الوسيط.

ومنذ عام ١٩٩٨، جرى تسجيل ٨٠٠ ٥ شخص مفقود في كوسوفو وميتوهيا. وبدأت عمليات الخطف في عام ١٩٩٨ ولم تتوقف حتى بعد اتخاذ القرار ١٢٤٤، بل تكثفت خلال حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٩. ولا يزال مصير ٤٧٥ ١ شخصاً ذا جنسية ألبانية و ٥٥٢ شخصاً من جنسيات أخرى مجهولاً.

٨-١-١ أنشطة جمهورية صربيا

تم اكتشاف مقبرتين جماعيتين على الأراضي الصربية (باتاينيك، بيروشاك، بيتروفو سيلو) واستُخرجت من الأرض بقايا ٨٠٠ شخص ذي جنسية ألبانية. وأُعطيت كل البقايا إلى البعثة وتم حتى الآن التعرف على هوية ٧٦٤ جثة. وفي الفترة من ٥ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أُجري تحقيق في عين المكان بعد ورود معلومات من البعثة بوجود مقبرة جماعية في مكان يسمى مايدان (مقاطعة راشكا). وتم التأكد من أنه لا توجد أي مقبرة جماعية في هذا الموقع (أُجريت تحليلات بحضور البعثة واللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين في يوغوسلافيا السابقة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمؤسسات).

٨-١-٢ أنشطة البعثة

استُخرجت من الأرض في إقليم كوسوفو وميتوهيا بقايا ٣٧٨ صربياً وأشخاص ينتمون إلى طوائف أخرى تعاني من التمييز الإثني، وتم تحديد هوية ٢٦٢ شخصاً منها وإعادتها إلى أسر أصحابها. وعُثر على أغلبها على أساس معلومات قدمتها إلى البعثة جمهورية صربيا. ويبين ذلك أن المؤسسات في كوسوفو وميتوهيا لا تبذل جهوداً كافية لحل مشكلة المفقودين، وأن البعثة كذلك، لا تمارس ما يكفي من الضغط على المؤسسات لإقناعها بمعالجة هذه المسألة الإنسانية بشكل مسؤول.

وعلاوة على ذلك، فإن اكتشاف الحقيقة بشأن المفقودين في كوسوفو وميتوهيا صار معقداً لأن محكمة لاهاي اضطلعت بمهمة القيام باستخراج الجثث وتحديد هوياتها لأغراضها الخاصة. وفي هذه العملية، استُخرجت من الأرض ٤٠١٩ جثة، منها ٢٠٠١ جثة تم تحديد هوياتها. وجرى في وقت لاحق دفن الجثث الـ ٢٠١٨ التي لم تحدد هوياتها في أماكن مجهولة. ولم تنقل محكمة لاهاي إلى البعثة، التي تتمتع بالولاية القضائية على هذه المسائل في الإقليم، الوثائق المتعلقة بعمليات استخراج الجثث وتحديد هوياتها والأماكن التي دفن فيها الأشخاص الذين لم تحدد هوياتهم. وطلب الفريق العامل المعني بالمفقودين مرتين إلى محكمة لاهاي أن تقدم هذه الوثائق، بدون فائدة.

وحتى الآن، دُعي الفريق العامل للاجتماع ٢٣ مرة، واجتمع الفريق الفرعي ١٤ مرة. ويبين ذلك أن التعاون في إطار الحوار بين بلغراد وبريشتينا، الذي نشأ عن الوثيقة المشتركة بين البعثة وجمهورية صربيا الاتحادية/صربيا، غير ممكن ما لم تكن ثمة إرادة سياسية من الجانبين.

٩ - فيلق حماية كوسوفو

- ١ - حصلت إدارة البعثة على الإذن لتوفير الأمن في كوسوفو وميتوهيا وشملت ولايتها أيضاً نزع السلاح.
- ٢ - ونقلت البعثة صلاحياتها في مجال الأمن وحماية حقوق الإنسان إلى فيلق حماية كوسوفو (الفيلق).
- ٣ - وأنشئ الفيلق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عملاً بالاتفاق - البيان المتعلق بتحرير جيش تحرير كوسوفو (الجيش) من السلاح وتحويل عناصره إلى الحياة المدنية، الذي وقع في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ قائد كفور آنذاك، الجنرال مايكل جاكسون، وقائد الجيش هاشم تاشي - واللائحة التنظيمية ٨/١٩٩٩، التي أصدرها برنار كوشنر، الممثل الخاص لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويعد الفيلق، بموجب هاتين الوثيقتين، منظمة مدنية تضطلع بالمهام التالية:

- المساعدة في إزالة آثار الكوارث الناتجة عن الحرائق والحوادث الصناعية الكبرى والحوادث الناتجة عن المواد السمية،
- الاضطلاع بأعمال المتابعة والإنقاذ،
- المساعدة في الأنشطة الإنسانية،

- المساعدة في إزالة الألغام،
 - المشاركة في إعادة بناء الهياكل الأساسية وتحديددها.
- وجرى التشديد خصوصاً على أن الفيلق لا يقوم بأي دور في نظام الدفاع وتنفيذ القانون ومكافحة الاضطرابات العامة/المظاهرات ومشاكل الأمن الداخلي وإنفاذ القانون.
- ومن المقرر أن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة (رئيس البعثة) مسؤول عن إدارة وتنظيم عمل الفيلق، وأن قائد كيغور مسؤول عن أعمال المراقبة اليومية.
- ولقد ثبت أن الفيلق يضم ٥ ٠٠٠ جندي، من بينهم ٣ ٠٠٠ جندي عامل و ٢ ٠٠٠ جندي احتياطي. وكان من المتوقع تسريح جنود الفيلق الاحتياطيين خلال عام ٢٠٠٠، ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن.
- وينص الاتفاق - البيان المتعلق بالتجريد من السلاح على أن كل الأسلحة ستخزن وأن كيغور ستتولى أمر كل أماكن التخزين في غضون ٩٠ يوماً، وتتخذ قراراً بشأن استخدامها المستقبلي. وحاول عدد من قادة كيغور تنفيذ هذا الالتزام، ولكن دون فائدة.
- ٤ - وكانت المنظمة الدولية للهجرة تتولى عملية التوظيف للفيلق. ووردت طلبات من ٢٠ ٢٧١ شخصاً، من بينهم ١٧ ٣٤٨ شخصاً (٨٥ في المائة) كانوا أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو.
- ٥ - والفيلق منظم عسكرياً، وفقاً لهيكل ومعايير الأولوية في الناتو - هيكل القيادة مع المقر وهياكله المختلفة في القمة (من J1 إلى J8)، ورتب الضباط وضباط الصف، والتدريب في كوسوفو وميتوهيا وفي الخارج، بما في ذلك أيضاً استخدام الذخيرة القتالية.
- ٦ - والفيلق منشور في ست مناطق عمليات في كوسوفو وميتوهيا. وهو يتألف من حرس كوسوفو، وقيادة التدريب وتلقين المبادئ، وقيادة اللوجستيات، ولواء الحماية المدنية، والكتيبة الطبية، وسلاح المهندسين، ووحدة القوات الجوية، وكتيبة الاتصالات ٥٠. وكل قيادة هي بمثابة كتيبة ولديها نواة للتعبئة (٥٥ شخصاً) لتنمية قدرات ألويتها الأربعة، ووحدة حراسة ووحدة رد سريع (٨٠ شخصاً)، ووحدة مهندسين (٥٠ شخصاً)، ووحدة تفتيش (٢٠ شخصاً)، ووحدة الحماية من الأسلحة الذرية والبيولوجية والكيميائية (٢٠ شخصاً)، ووحدة الدعم (١٥ شخصاً)، مما يصل مجموعه إلى ٥٤٧ جندياً في كل منطقة.
- ٧ - ومن الناحية الاسمية، تجرى التدابير عملاً بخطط تتصل بمهام محددة رسمياً للفيلق، ولكن من البديهي أن هذه النواة هي الجيش المستقبلي لكوسوفو:

- التنظيم العسكري؛
 - الرتب والبنات والعلامات؛
 - الأسلحة؛
 - التدريب (ليس المعلن وإنما المنجز).
- ٨ - وأعدت البعثة الوثيقة وسلمتها للفيلق (المؤلفون خبراء من وزارة الدفاع في بريطانيا العظمى) التي تنظم إنشاء إدارة خاصة مع مكتب البعثة يكون النواة المستقبلية لوزارة الدفاع في كوسوفو وميتوهيا.
- ونشير إلى أن الفيلق مرتبط بطرائق متعددة بجيش تحرير كوسوفو^(١١)، وهو جماعة مسلحة كانت مدرجة في قائمة التنظيمات الإرهابية:
- أعلنتها صربيا جماعة إرهابية لأنها استخدمت الأسلحة لمكافحة النظام الدستوري ولا انفصال جزء من إقليم دولة ذات سيادة، وشكلت خطراً على الشرطة النظامية ووحدات الجيش والسكان المدنيين؛
 - وشملت قائمة الإرهابيين التي وضعتها الولايات المتحدة الفيلق بسبب أساليبه، لأنه كان يقتل المدنيين، أساساً الصرب، ولكن كذلك الألبانيين الموالين للدولة الصربية.

(١١) الموقع الشبكي للفيلق - <http://www.tmk.ks.org>.